

تم رفع هذا الكتاب بواسطة  
مكتبة اقرأ الإلكترونية

<http://fb.me/iqraaEBook>

الرسالة المانعة من استعمال المحرمات الجامعة  
في علة التحريم بين الحشيشة والقات  
وغيرها من سائر المسكرات

تأليف

الإمام يحيى شرف الدين بن شمس الدين المنوفي سنة  
٩٦٥ هـ

تحقيق

عبد الله محمد الحبشي

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، ونستعينه ونستهدي به<sup>(١)</sup>. ونشهد ألا إله إلا هو،  
شهادة نستفيد بها في الدنيا بقاءً. وفي الآخرة نعيمًا. وصلى الله على سيدنا  
محمد وعلى آل محمد وسلم تسليماً كثيراً.

(القول في حفة السكر والمسكر، وما يحرم من ذلك قليله وكثيره،  
وما لا يحرم إلا كثيره، وما له حكم الخمر ويطلق اسمها عليه حقيقة  
وحكمًا، وما يترتب على ذلك من الأحكام ويدخل فيه، بدلائل أصول  
الإسلام).

السُّكْر في أصل اللغة هو السُّر والتغطية وترجع إليه سائر معاني السُّكْر  
المذكور في كتب اللغة بشواهدا من الكتاب والسنة وديوان العرب  
ومعاني<sup>(٢)</sup> اللغة والشرع:

السُّكْر مخامرة العقل وتشويشه مع حصول طرب وسلوة ونشوة  
مخصوصات.

والمسكر: ما من شأنه أن يكون منه وإن لم يحصل منه لقلة  
المتعمل منه أو غلظ طبع أو سوء مزاج. وقد جاء في القرآن الكريم ما هو

---

(١) في الأصل ونشهد به.

(٢) كلمة غامضة.

على [١-١] أصل اللغة كقوله تعالى: ﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا﴾<sup>(١)</sup> وجاء ما هو على الأصل وعلى العرف في بعض آية كريمة، وهو قول تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ﴾<sup>(٢)</sup> متغيرة عقولهم، منطاة أذهانهم، متخبطة أحوالهم، مضطربة أجسامهم مشبهين للسكاري في عرف اللغة، الذين تصعب أحوالهم هذه مما قنعناه، من اعتبار مصاحبة السلوة والنشاط والنشوة، والنفي لم يكونوا بسكاري السكر العرفي الشرعي المذكور.

إذا عرفت ذلك، فقد ورد الشرع المظهر بتحريم السكر بالمعنى العرفي، سواء أسكر، أم لم يسكر، وسواء ذهب منه العقل كله أو بعضه، أو لم يذهب. وعرفت أن ما كان يذهب منه العقل بذهاب علومه كلها، أو بعضها، ولم يكن يصحبه شيء من المعاني المذكورة، لا يسمى مسكراً في عرف الشرع، فلا يحرم منه إلا ما حصل معه تغير العقل المضمر من جهة الإضرار الطبيعي، لا من جهة الإسكار الشرعي المحرم للمسكر قليلاً وكثيراً. والسكر قليل وكثير.

وقد ورد في الحديث النبوي ما يدل [١-ب] على مراتب السكر ما هي؟ وإن كل مسكر في لغة وشرعاً يسمى باسم الخمر وهي أحاديث كثيرة مما رواه الستة واتفقوا عليه<sup>(٣)</sup> ومما رواه الشيخان أو أحدهما، ومما رواه الأربعة أو بعضهم، ومما رواه معهم غير الستة من طريق أهل البيت عليهم السلام<sup>(٤)</sup> وسائر الأئمة وذلك معروف مشهور في تحريم السكر قليلاً وكثيراً.

(١) الآية ١٥ سورة الحجرات.

(٢) الآية ٢٢ سورة الحج.

(٣) كحديث كل مسكر حرام أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك في الموطأ والدارمي وأحمد بن حنبل.

(٤) كحديث كل شراب أسكر فهو حرام أخرجه العراء في أمالي أحمد بن عيسى ج ١ ص ٢٥٨.

والحاصل منه أن الإسكار بالفعل أو بالقوة فلا حاجة إلى ذكر المشهور من ذلك.

لكننا نذكر ما ليس بمتداول من ذلك، مما يدل على ما ذكر في هذا التحقيق لبيان حكمه هو شجر القات الحادث في جهة اليمن من آخر المئة الثامنة<sup>(١)</sup> إلى تاريخ هذا التحقيق.

فنقول : لا شك أن هذا القات يحصل منه تغير العقل ومخامرته وتشويشه، مع طرب وراحة وسلوة ونشوة وتشوق إلى ما يتشوق إليه أهل الخمر من محبة الاجتماع من المشمومات والاشغال المانعة من التوفر، لما يحصل به من الراحة والسلوة والاضطراب في الأقوال والأفعال.

وقد ذكر العلماء في السكر المتغير في نفس التحريم، أنه ما يكون معه الشخص وتحرراً بعد الحياء وثرثراً بعد الاكتفاء، وهو معنى قول الشافعي رضي الله عنه : وهو أن يظهر سره المكتوم، ويختل كلامه المنظوم، فالمراد بذلك أنه يظهر منه من القول والفعل، وذلك معلوم متيقن مع آكلي هذا العقار.

وقد شاهدنا ذلك مع من أكله عندنا ممن كان ينكر أنه يقع منه الإسكار.

✓ ولعلهم يتوهمون أن الإسكار هو ذهاب العقل واختلاله بالكلية، وليس كذلك كما حققنا، فقد دخل القات في حد المسكر وإن لم يذهب به العقل ويختل بالكلية فإن كثيراً مما نصّ الشرع والعلماء على تحريمه لا يذهب

✓ (١) هذا التحديد لظهور القات في اليمن من أدق ما وقفت عليه وهو الذي يجب اعتناؤه حيث أن القات لم يعرف في اليمن بأبعد من هذا التاريخ ويؤيد في هذا قرينة تاريخية مقبولة حيث ذكره العلامة أبو بكر بن علي الحداد المتوفى سنة ٨٠٠ في كتابه (السراج الزهاج) في الفقه ومساء الرزق الحبشي لأنه عرف عن طريق الحجة أنظر مرآة المعتمر ص ٢٨.

معه العقل بالكلية. مثل الأضرار<sup>(١)</sup> والأفيون<sup>(٢)</sup> والحشيشة<sup>(٣)</sup>، ونحوها، بل ربما قد يؤدي الإكثار منه إلى إختلال العقل مع بعض الأشخاص.

والقات قد صحّ لنا من الثقات الأثبات أنه قد أكله، وتغيّر منه العقل، كتغيره مع صاحب الأفيون والحشيشة. وأكثر ما روى لنا السيد العلامة الأنفل الأورع الفهامة عز الدين محمد بن عبد الله الحوئي<sup>(٤)</sup> من أولاد الإمام يحيى بن حمزة عليهم السلام: إنه أكل منه قبل أن يتحقق حقيقة أمره وهو مسافر قاصداً لوصول (منقذة<sup>(٥)</sup>) من بلاد دمار فلم يشعر إلا وهو في [٢-ب] رصاية<sup>(٦)</sup>، أو العكس.

وروى لنا الفقيه العلامة الفاضل محمد بن عبد الله بن قاسم الأعرج عن ثقة يعرفه أنه أكل منه قبل وبقي بعضه في يده فلم يشعر إلا وهو في بلاد بعيدة من مقصده. ورجع إليه ذهنه باقي القات في بطن كفه وهو لا يشعر. مع أن هذا لا يحتاج إليه في حقيقة المسكر الذي يسمى خمرأ في النص النبوي.

فقد ورد من طريق أبي داود إلى زوج النبي صلى الله عليه وسلم أم

(١) جمع مزر: هو نبت الشعير أو الحنطة (انظر محيط المحيط).

(٢) هو عصارة الخشخاش سيأتي ذكره في هذه الرسائل.

(٣) نبات مسكر يذهب بالعقل ويعطله سيأتي.

(٤) ذكره ابن أبي الرجال في مطلع البدور ولم يحدد تاريخ وفاته وهو من المعاصرين للإمام يحيى شرف الدين مؤلف هذه الرسالة.

(٥) منقذة: محلات من أعمال دمار (الحجري معجم البلدان اليمنية ج ٤ ص ٧٢٢) وفي معجم البلدان للمصطفى ص ٤١٤ منقذة عزلة من عنبس وأعمال دمار من قرأها يقاع وقبائل ورحمة وشركان والمواهب وغيرها قلت عندما وقع الزلزال الأخير في اليمن كانت من أكثر القرى تضرراً.

(٦) رصاية: بضم الراء أكبر قرية في قاع جهران جنوبي صنعاء بمسافة ٧٥ كلم انظر معجم البلدان للمصطفى ص ١٧٧.

سلمة<sup>(١)</sup> ومن طريق أحمد بن حنبل إليها أيضاً رضي الله عنها ومن طريق أهل البيت إلى أبي هريرة أنه قال الراوي: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل مسكر ومفتر.

قال الوالد السيد المقام جمال الدين أبو الحسن علي المرتضى بن أمير المؤمنين<sup>(٢)</sup> ثبت الله وتولاه رواه أبو داود قال حدثنا سعيد بن منصور<sup>(٣)</sup> قال حدثنا أبو شهاب عبد ربه بن نافع<sup>(٤)</sup> عن الحسن بن عمرو الفقيمي<sup>(٥)</sup> عن الحكم بن عتيبة<sup>(٦)</sup> عن شهر بن حوشب<sup>(٧)</sup> عن أم سلمة.

وهؤلاء ثقات أئمة يحتج بهم وأبو شهاب عبد ربه. قال ابن حجر<sup>(٨)</sup> أحج به الجماعة إلا الترمذي ذكر ذلك في مقدمته<sup>(٩)</sup>. ووثقه المحدثون ابن

(١) هي أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم القرشية المخزومية أم المؤمنين واسمها هند وقيل رمة توفيت سنة ٥٩ هـ انظر (الإصابة ج ٤ ص ٤٥٨).

(٢) يعني به أخاه علي بن شمس الدين بن الإمام أحمد بن يحيى المرتضى. وكان أكبر منه سنًا توفي سنة ٩٢٩ انظر مطلع البدر (ج).

(٣) هو سعيد بن منصور بن شعبة النسائي محدث حوال صنف السنن وتوفي سنة ١٢٧ (خلاصة الخزرجي ص ١١٣).

(٤) في الخلاصة ص ٢٢٣ عبد ربه بن نافع الكنتاني الحنط الكوفي نزيل المدائن توفي سنة ١٧١.

(٥) هو الحسن بن عمرو الفقيمي الكوفي راو عن الحكم ومجاهد توفي سنة ١٤٢. انظر خلاصة تذهيب الكمال ص ٨٠.

(٦) هو الحكم بن عتيبة الكندي مولاهم الكوفي أحد الأعلام عن أبي حنيفة وعبد الله بن شداد وأبي وائل وابن أبي ليلى قال المعجلي ثقة ثبت توفي سنة ١١٥ (خلاصة الخزرجي ص ٨٩).

(٧) هو مولى أسماء بنت يزيد بن السكن الشامي أرسل الحديث عن تميم البداري وسلمان وروى عن مولاته وعائشة وأم سلمة توفي سنة ١٦٩ (خلاصة ١٦٩).

(٨) يعني به ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي المتوفى سنة ٨٥٢.

(٩) يعني مقدمة شرحه على صحيح البخاري المسمى فتح الباري وهذه المقدمة تسمى هدي السالكين.

معين والعجلي وأحمد بن سعيد والبزار وابن نمير<sup>(١)</sup> ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمعوا الصادق فلم يعتبر فيما اجتمع الناس عليه . وقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل قلت لأبي : أن يحيى القطان قال فيه ليس بالحافظ فلم يرض بذلك ولم يقويه .

وقال النسائي ليس القوي .

نعم واحتج على ما رواه ابن حجر والمزي<sup>(٢)</sup> ، ولعله تين له ثقته فصار كله إجماعاً .

وشهر حوشب وثقه علي بن المديني<sup>(٣)</sup> ويحيى بن معين<sup>(٤)</sup> وعبد الرحمن بن مهدي<sup>(٥)</sup> ويعقوب بن شبة<sup>(٦)</sup> وأحمد بن حنبل وقال البخاري شهر بن حوشب حسن الحديث وفي رواية لابن معين ثبت .

وقال العجلي<sup>(٧)</sup> : شامي تابعي ثقة . وضعفه شعبة<sup>(٨)</sup> ويحيى

(١) لعل هنا سقط في الأصل .

(٢) هو يوسف بن عبد الرحمن المزي محدث الديار الشامية ولد سنة ٦٥٤ وتوفي سنة ٧٤٢ انظر الأعلام ج ٨ ص ٢٣٦ .

(٣) هو علي بن عبد الله ابن المديني البصري محدث ومؤرخ وفاته سنة ٢٣٤ (الأعلام ج ٤ ص ٣٠٣) .

(٤) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد المعري بالولا من أئمة الحديث والمؤرخين وفاته سنة ٢٣٣ (الأعلام ج ٨ ص ١٧٣) .

(٥) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العبدي البصري من كبار حفاظ الحديث له تصانيف توفي سنة ١٩٨ (الأعلام ج ٣ ص ٢٣٩) .

(٦) هو يعقوب بن شبة بن الصلت السدوسي البصري نزيل بغداد له المسند في الحديث توفي سنة ٢٦٢ (الأعلام ج ٨ ص ١٩٩) .

(٧) هو عبد الله بن صالح العجلي الكوفي محدث توفي سنة ١٢١ (خلاصة ص ٢٠١) .

(٨) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي أحد أئمة الحديث نزيل البصرة توفي سنة ١٦٠ (خلاصة ص ١٦٦) .



القطان<sup>(١)</sup>. وقد قال محمد بن عبد الله بن عمار<sup>(٢)</sup>: روى عنه الناس ولم يتكلم فيه إلا شعبة وقد احتج به الجماعة البخاري في الأدب<sup>(٣)</sup> ومسلم مقروناً بآخر وأكثر عنه الباقون، انتهى ما قاله الوالد جمال الدين.

قال في النهاية<sup>(٤)</sup> ما معناه: إن المفتر ما يكون منه حرارة في الجسد وانكار، وذلك معلوم مشاهد في القات ومستعمله كآثار المسكرات. وإن كان يحصل معها توهم النشاط وتحققه فإن ذلك مما يحصل من الانشاء واللو الحاصل من التخدير للجسد، ولذلك [٣-ب] يحصل من الإكثار والإدمان على المسكر حتى الخمر خدر يخرج إلى الرعشة والغالج ويس الدماغ ودوام تغير العقل وغير ذلك من المضار.

لكن القات [لو] لم يكن فيه من<sup>(٥)</sup> الطبع إلا ما هو مضر دينية ودنيوية لأن طبعه اليس والابراد، ولا يصحبه شيء من منافع غيره من المسكرات التي أشار إليها الشارع، لأن سائر المسكرات فيها شيء من الحرارة واللين، فلا يظهر الضرر فيها إلا مع الإدمان عليها، وهذا يحصل منه الضرر في الأغلب كالأفيون في مسح الخلقة وتغير الحال المعتدلة في المخلوق والمخلوق، وهو يزيد في الضرر على الأفيون، من حيث أنه لا نفع فيه يعلم قط<sup>(٦)</sup>، وإن ضرره أكثر، من مثل كثره يس الدماغ، والخروج عن

---

(١) هو يحيى بن سعيد بن قزوخ التميمي القطان قال أحمد ما رأيت عيشي مثله محدث جليل وفاته سنة ١٩٨ (خلاصة ٤٢٢).

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عمار الأزدي البغدادي نزيل الموصل أحد الحفاظ وفاته سنة ١٥٢ (خلاصة ٣٤٥).

(٣) يعني الأدب المفرد للبخاري مطبوع مشهور.

(٤) النهاية في غريب الحديث ص.

(٥) كلمة لم تظهر في الأصل.

✓ (٦) ثبت بعد ذلك أن للقات منافع طيبة لا مجال لتذكرها هنا.

الطبع وتقليل شهوة الغذاء واللباء<sup>(١)</sup>، ويبس الأمعاء والمعدة ويردها . وقد ورد في الحديث تسمية كل مسكر خمراً كرواية الجماعة عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام<sup>(٢)</sup> .

وإذا صح إطلاق الخمر على كل مسكر فقد عرف أن المسكر ما من شأنه أن يسكر قال العلماء : إذا أسكر واحداً من مئة حرم على المئة . وروي من ألف .

وقد بين صلى الله عليه وآله وسلم أن لشارب الخمر مراتب كلها حرام [٤ - أ] وإن تفاوتت وزرها كما في رواية النسائي عن ابن عمر قال : من شرب الخمر فلم يتش لم تقبل له صلاة ما دام في جوفه أو عروقه منها شيء . وإن مات مات كافراً وإن أتشى لم تقبل له صلاة أربعين يوماً ، وإن مات مات كافراً ، جعله<sup>(٣)</sup> موقوفاً عن ابن عمر .

أقول : ولمثل هذا حكم المرفوع لظهور أنه توقيف لا مجال للاجتهاد فيه هذا وجه تحريم القات من جهة دخوله في حكم المسكرات السكر الشرعي العرفي .

وإذا سبرت وقسمت الأغراض التي تقصد بالتهالك والصرف في غيره من المسكرات ، حتى الخمر مع ما فيه من حصول المضار الزائدة فيه على غيره من المسكرات ، وعدم وجود شيء مما يؤجد<sup>(٤)</sup> في غيره منها القوة والنضارة ، وغيرهما الحاصلان في الخمر ونحوه ، لم تجد وصفاً حاملاً لاهله

(١) أي النكاح .

(٢) رواه مسلم عن ابن عمر وعنده البحراي وأحمد ومسلم والأربعة عن ابن عمر انظر كشف الخفاء والإكباس ج ٢ ص ١٦٤ .

(٣) أي السقي .

(٤) أي من المنافع التي توجد في الخمر كالقوة ونضارة الأجسام .

على ذلك، إلا ما يجدونه من السكر المحدود في العرف<sup>(١)</sup> والشرع

ومن العلماء من ذكر في أمر الحشيش بعد أن ذكر الأصل في ابتداء استعمال المسلمين له وهو أنه وحده بعض مشايخ الصوفية وهو رجل يسمى بـحيثو في جبل كان يتحلّى فيه فيأكله ووجد منه الموجود منه من الشوة والارتياح وجاء [٤ - ب] إلى فقرائه وأصحابه وقد صارت له حال غير حاله الأولى لأنه كان مشغولاً بالخلوة والانفراد وعدم المحاصرة والمسامرة حتى أكل من هذه الشجرة<sup>(٢)</sup>، فانعكست أحواله في ذلك كله وذكر لأصحابه أن هذه نعمة من الله تعالى ساقها إليهم وأخذ عليهم المواثيق ألا يطهرونها لغبر الفقراء ولا يكتموها منهم وأن يورعوها ويغرسوها عند قبره إذا مات وبعد ذلك ظهر في الناس وكانوا في ابتداء ظهورها يكررون على آكلها ويعلمونه في لفاعلين للسكر المحرم بل مع زيادة دخول في الأسعاه والإسقاط حتى مضى على ذلك زمان وانتش آكلها في الناس وعملوا فيها الأشعار وأناموها مقام الخمر بل مع زيادة في الأعراض المقصود بالإنكار.

دع الحمر وأشرب من مدامات حيد  
معبرة حمراً مثل الزبرجد  
يعاطيكها ظبي من التحرك أغيد  
يمس على غصن من البان أميد  
فنجبها في كفه إذ يسديرها  
كرقم عذار فوق نهد مورّد

(١) تتكرر هذه اللفظة وهو بمعنى العادة التي اعتادها الناس

✓ (٢) قلت لا مجال للمقارنة بين لحشة وقلت فالأولى من المحذرات الواضحة البينة والفت ليس

بذلك

تربيعها ادنى نسيم تنسمت  
فتهفو إلى برد النسيم المورد  
وتشدو على أعصانها الورق  
في الضحى يطر بها سجع الحمام المعرد  
وفيها معان ليس في الخمر مثلها  
فلا تسمعوا فيها مقال مفسد [١-٥]  
هي البكر لم تنلج بماء سحابة  
ولا عصرت يوماً برجل ولا يد  
ولا عبت القسيس يوماً بكاسها  
ولا قربو من دونه كل أمد  
فلا نص في تحريمها عند مالك  
ولا حد عند الشافعي وأحمد  
ولا أثبت النعمان تمجيس عيسها  
فخذها بعد المشرق في المهند  
وكف أكف الهم بالكف واستخرج  
ولا تطرح يوم السرور إلى الغد  
تم ما وجدته للإمام شرف الدين عليه السلام في تحقيق المسكر  
والسكر وتحريم القات

تحذير الثقات  
عن آكل الكفتة والقات

تأليف

العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي  
المتوفى سنة ٩٧٣

## بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك اللهم إن مننت على المكلفين من عبادك بمجانبة سبل  
الشبهات وحيوتهم بأن يلودوا الناس عن أن يحوموا حول حمى المسكرات  
والمحدرات وسائر المحرمات.

وأشد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أسجوها من قبيح  
المخالفات وأشهد أن سيدنا محمداً عبداً ورسولك الذي أرسلته مكملًا  
لسائر الحضرات صلى الله عليه وآله وسلم وصحبه وشيعته وحزبه حماة  
الدين الأوفى وكماة فتح الأرجاء الذين نصرُوا الحق وأشادوا فحوه ودمعوا  
الباطل وأهله وأماوا ذكره ما عيت بحوامد القرائع أرواح القبول وحركها إلى  
أن ظهرت بلوغ العاقل

أما بعد فهذا تأليف شريف وامودج لطيف سميت بتحذير الثقات من  
أكل الكمة والقات وسببه أنه ورد علي بمكة المشرفة من محروستي صعاء  
وربيد أدام الله لعلمائها عاطف التوفيق والتسديد كتب مصنفه وآراء محففة  
وطلب مي التقرُّب عليها والتقرير بما فيها من حكم القات تحليلاً وتحريماً  
وتحصيماً وتعميماً فتصفحها فإذا هي متسعة الفجاج قويمة الحجاج سابقة  
الأطاب شامخة الذرى وافلة المرا رافلة وحلي الانتفال واصحة الأدلة  
والرهان غير متباينة عند التحقيق لاتفاقها على الحكم وإنما استكفيت في  
الطريق كما مینصح به الصدر إن شاء الله يشرح لك اختلاف استند كل  
من طرفه إلى أنه الواقع في التجربة والاختار والمعول عليه بالمشاهدة

والإحار فلذلك اظلمت هذه الحادثة القلوب وحق لنا أن نموض حقيقة الأمر إلى علام الغيوب إذ الحجة إما عقلية أو عقلية أو مركبة منهما والعقلية لا يعتد بها، إلا إذا كانت مقدماتها يقينية لأنها لا تتح إلا قطعاً حفاً ولأرم الحق حق وهو ما يحرم به لعقل بمجرد تصور طرفيها أو بواسطته أو الحس أو كلاهما كالتواترات والتجريبات والحدسيات والغلبة ما صح نفيه عن عرف صدقه عقلاً وهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وتعبد الظن وكذا العلم أن صاحبها تواتر مع انتفاء الاحتمالات الآتية ولا يفيد إلا مع ذلك لا غير عند أكثر أهل لسة والمعتزلة والحق به قد يفيد العلم ولو مع عدم التواتر بمعونة قرينة شوهدت، أو تواترت تؤد بنفي الاحتمالات التسعة المقررة في محلها، وهي العلم بمصمة رواية العربية لغة وبحواً وصرفاً، وعدم النقل، وعدم لمحاز، وعدم الاشتراك، وعدم الاصمار وعدم النسخ، وعدم التقدم والآخر، وعدم المعارض العقلي الذي لو وجد لقم على انقلي قطعاً، فإذا وجدت تلك القرينة المؤيدة بنفي هذه الاحتمالات، أودث العلم بمضمون الخبر العقلي، وإلا لم تمد إلا الظن.

وبالضرورة القطعية العلم بحقيقة هد النبات متعمر، لأنه لا طريق إلى العلم بها إلا حر الصادق، وهو ما ينس<sup>(١)</sup> منه إلى أن يرسل عيسى على نيت وعليه وعلى سائر الأنبياء والمرسلين أفضل الصلاة وأزكى السلام، أو انتجربه، وهي متعذرة، كما قاله<sup>(٢)</sup> بعض أفاضل الأطباء، فاني بما سألت عن هذا النبات، قال لي إنه يورث مزار منها تصفير الوجه، وتقليل شهوة الطعام، وتفتير الباه، وإدامة بزول اسودي عقب البول، فقلت: ما مستندك في ذلك فقال: إخبار المستعملين، فقلت له: ما يكفي، وذكرت له ما يأتي من التعارض، ثم قلت له لا بد أن تستند إلى حجة سم يقع فيها تعارض ولا براع، وهي التجربة فقال: لا يمكنني لأن التجربة تسدعي مراجعاً وزماً

(١) خ مايوس

(٢) خ كما قال بعضهم

ومكاناً معتدلات، وعدالة المعجب، لأنه يحبر عما يجده من ذلك السات، فلا بد من عدالته حتى يقبل أخباره، وذلك كله متعذر في هذه الأقاليم، لأنها غير معتدلة، وأيضاً فوجود عدل يُقدم على هذا السات السجود ليحبره مستبعد، فقلت له: فما الذي تطه في هذا الثبات، فأحد منه شيئاً، وحلّس عنده أياماً، ثم قال: سدي تحرّر [في أمره<sup>(١)</sup>] لي أنه مجهول، لا يحكم عليه بشيء أحد.

فتح من هذا كله أنه لا طريق لك إلى العلم بحقيقة إلا مجرد انحرار لمتواتر من متعاطيه بما يجذبه منه، ولم يتم لما علمت مما أشرت إليه من الخلاف فيه والإختلاف، إذ القائلون بالحل ساقلون عن عدد متواتر، إنه لا ضرر فيه بوجد<sup>(٢)</sup> والقائلون بالحرمة ساقلون عن عدد التواتر، أن فيه آفات ومفاسد، منها: إنه مخدر ومعيب أو مسكر مطرب [فحبث<sup>(٣)</sup>] فأحد الخريين كاذب قطعاً مع رعاية العموم سلباً وإثباتاً

ولما رأيت هذا انتعاض أردت أن أكشف بعض أمره بالسؤال ممن تعاطاه، فقال لي إمام الشافعية بمقام خليل الله إبراهيم على نبي وعبيه وعلى سائر الأنبياء والمرسلين أفضل الصلاة والسلام: أنه أستمه لما رحى إلى زييد وتعز من نحو ثلاثين سنة من الآن، فلم يجد له ضرراً سوجه لا في رطبة ولا في يابسة، وكذلك قال بعض مدرسي الشافعية بمكة المشرفة: إنه أراد في بداية أمره التجرد فأراد تعبير<sup>(٤)</sup> الشهوة فوصف له يابسة، فأكل منه، فلم يجد منه تحديراً ولا عيبة دهم بوجه، وقال بعض مدرسي الحنفية: زرت بعض متصوفة اليمن بالمسجد الحرام المكي، فأعطاني قليلاً منه وقال لي قترك بأكل هذا فانه مبارك، فأكلت منه، فوجدت فيه تحديراً فذكرت له

(١) ساقط من ط

(٢) في ط بوجه

(٣) ساقط من (ط)

(٤) خ تعبير



كلام ذبيك، فقال. إن عسي معرفة بالطب، ويدني معتدل المزاج والطبع،  
فالذي أدركه بواسطة ذلك لا يدركه غيري، وقد أدركت منه التخدير ودوران  
الرأس، ولا أعود لأكله أبداً.

وكذا قال بعض الأشراف. إن فيه عيبة عن الحسن، وأنه استعمله  
فعباب مدة طويلة لا يدري السماء من الأرض ولا الطول من العرض،  
وبعضهم قال: إن انضم لأكله دسومة سم يؤثر، وإلا أثر، وبعضهم قال لا  
يؤثر مطلقاً.

فمعد وقوع هذا الاختلاف والتنافي [دمع عدالة أولئك المختلفين  
واشتهارهم بالديانة والصيانة وعدم تهمة إليهم في إخبارهم بذلك وكفى بالله  
حسيباً<sup>(١)</sup>].

✓ حار الفكر فيه، واحجم العقل عن أن يحرم فيه بتحليل أو تحريم،  
وغلب على الظن أن سب ذلك الاختلاف، أنه يختلف تأثيره وعدم تأثيره  
 باختلاف الطباع، بعلبة أحد الأحلاق والطبائع الأربع عليها، وأنه لا يمكن  
التوفيق بين هذه الأخبار المتناقضة، مع عدالة قائلها، وبعد كذبهم، إلا بأن  
يعرض أنه يؤثر في بعض الأبدان دون بعض، وإذا فرض صدق هذا الظن،  
وان هذا البات يختلف باختلاف غلبة بعض<sup>(٢)</sup> الأحلاط، فوراء ذلك سطر  
آخر، وهو أن ما يختلف كذلك، هل ينظر فيه إلى عوارضه اللاحقة له،  
فيحرم على من ضره دون من لم يضره، أو إلى ذات، فإن كان مصراً  
لذاته، حرم مطلقاً، وإلا لم يحرم مطلقاً، والأول هو الذي يصرح به كلام  
أئمتنا في غير هذا من السمات الصارة، فهو المعتمد هنا، وفارق الخمر  
وغيره من كل مسكر مائع، بأن العلة في تحريمه إسكاره، مع نجاسته، فإذا  
فرض انتفاء إسكاره، حرم لنجاسته.

(١) ساقط من (ط)

(٢) (ح) أحد

والحاصل أنه لم يثبت عندنا لهذا النبات وصف ذاتي ولا أغلي من الضرر أو عدمه، فندبر الأمر عيه، ونحكم بقصيته، وإنما الذي تحصلنا عليه من هذا الاختلاف، ما قررناه سابقاً، وهو أنه<sup>(١)</sup> يتعذر الجمع بين تلك الأحبار، إلا إذا قلنا باختلاف الطباع وليس هذا أمراً قطعياً كما علمت، لتطرق التهم والكذب، إلى بعض لمخبرين عنه، بضرر أو عدمه، وتواتر الخبر في جانب معارض بتواتره في جانب آخر بخلافه، فنقط النظر فيه إلى الخبر المتواتر، ووجب النظر فيه إلى أنه تعارض فيه أخبار ظني الصدق والكذب، وقد أمكن الجمع بينهما، بما قلته فتعين المصير إليه، وأنه يختلف باختلاف الطباع، إذ القاعدة الأصولية أنه متى أمكن الجمع، لا يعدل إلى التعارض، وعلى فرض أنه لا يمكن الجمع بذلك لما مر أن بعض المحبرين سلب الضرر عن هذا النبات سلباً كلياً، وبعضهم أثبت له إثباتاً كلياً، فيجب الإمعان في ترجيح أحد المخبرين بدلائل وإشارات يحب استعداد المستدل وتضلعه من العلوم السمية والنظرة الشرعية والإلهية، وهذا شأن كل حادثة لم يسبق فيها كلام المتقدمين كهذا النبات، فإني لا أعرف فيه كلاماً بعد مريد انتقش والتفیر في كتب الشرع والطب واللغة، لغير أهل عصرنا ومثائهم، وهم مختلفون فيه كما ستعلمه، ولظاهر أن سبب اختلافهم ما أشرت إليه من اختلاف المخبرين وإلا ففي الحقيقة لا خلاف بينهم، لأن من نظر إلى أنه مضر بالبدن أو لعقل حرمه، ومن نظر إلى أنه غير مضر، لم يحرمه، فهم متفقون على أنه إن تحقق فيه ضرر حرم، وإلا لم يحرم، فلبسوا مختلفين في الحكم، بل هي سببه، فمرجع خلافهم إلى الواقع، وحيث رجع الاختلاف إلى ذلك خف الأمر وهان الحطب، وعذر من قال بالحرمة لتوهمه الضرر، ومن قال بالحل لتوهمه عدمه.

(١) ح لا يمكن

ومما يزيد في العذر ما قدمته من تعسر التجربة، فلم يبق تعويل إلا على مجرد أخبار متعاطيه، وقد علمت تبايها وتناقضها، ولزم من ذلك تناقض آراء العلماء وتبايها فيه، لكن مع ملاحظة القواعد الأصولية لا تعارض ولا تناب كما سأقرره لك، لكن<sup>(١)</sup> بعد ذكر حاصل الآراء المتباينة فيه وحججها وما فيها، ثم ذكر ما أحتره فيه وأميل إليه فأقول عنه، ويتضح لك ذلك بذكر مقالاتهم وحججها وما فيها ثم ذكر ما احتاره، ويميل إليه، زيادة في الايضاح، ومبالغة في المصحح

فأقول احتج القائلون بالحل بأمور منها: إن لإمام الصفي المزحد<sup>(٢)</sup> كان يقول بتحريمه حكى عنه، ثم أنه ختبره بأكل شيء منه فلما لم<sup>(٣)</sup> يؤثر فيه شيئاً من أسباب التحريم، أفنى بحله فعال<sup>(٤)</sup> وأما القات والكفتة فبأنه يغبر العقل ولا يصد عن الطاعة وإنما يحصل به نشاط وروحنة وطيب وحاطر، لا ينشأ عنه ضرر، بل ربما كان معونة على زيادة العمل فيتحججه أن له حكمه، وإن كان العمل طاعة فتأوله طاعة، أو مباحاً، فتأوله مباحاً، فبين للوسائل حكم المقاصد اهـ.

وكذلك أفنى بحله لعقبة الشهاب الكري الطيبداري<sup>(٥)</sup>، وكان يأكله ويشي عليه، فقال وأما القات والكفتة فبما معييين للعقل، ولا يختلن للبدن، وإنما فيهما نشاط وتقوية وطيب وقت، فإن قصد بهما التقوى على الطاعة، فهما مستحان، لأن للوسائل حكم المقاصد، كما اتفق عليه أئمتنا.

وكذلك أفنى بحله الإمام جمال الدين بن كين<sup>(٦)</sup> الطبري وله في

(١) ساقط من خ

(٢) هو العلامة أحمد بن عمر المرجد توفي سنة ٩٣١

(٣) خ يرى

(٤) هو العلامة أحمد بن الطيب الطيبداري الريدي توفي سنة ٩٤٨

(٥) هو العلامة محمد بن سعيد بن كين المتوفى سنة ٨٤٦

مدحه أبيات، ومنها أن المشاهد من أحوال آكله، أنه يحدث لهم روحنة وطيب وقت وتقوية على لأعمال، ولا يحدث لهم إسكاراً ولا تخيلاً ولا تخديراً.

واحتج القائلون بالحرمة بأمر من قول الفقيه أبي بكر بن إبراهيم المقرئ الحراري<sup>(١)</sup> لشافعي في مؤلفه في تحريم القات: كنت أكلها في سن الشباب ثم اعتقدتها من المتشابهات وقد قال صلى الله عليه وسلم من اتقى الشهات فقد أسترأ لدينه وعرضه<sup>(٢)</sup>، ثم اني رأيت من أكلها انصرم في بدني وديني، فتركت أكلها، فقد ذكر العلماء [رضي الله تبارك وتعالى عنهم<sup>(٣)</sup>]، أن المضارات من أشهر المحرمات، فمن ضررها أن أكلها يرتاح ويضطرب وتطيب نفسه ويذهب حزنه، ثم يعتريه قدر ساعتين من أكله هموم متراكمة، وغموم متزاحمة، وسوء أخلاق، وكنت في هذه الحالة إذا قرأ علي أحد بشق عبي مراجعته، وأرى مرجعته جلاً، وأرى لذلك مشقة عظيمة، ومللاً، وأنه يذهب شهوة الطعام ولدته، ويترد الصوم ونعمته، ومن ضرره في البدن، أنه يخرج من أكله بعد البور، شيء كالودي، ولا يقطع إلا بعد حين، وطالما كنت أتوصاً، فأحس شيء منه، فأعيد لوصوء، وثارة أحس به في الصلاة، فأقطعها، أو عقب الصلاة، بحيث أنحقق خروجه فيها، فأعيدها، وسألت كثيراً ممن يأكلها، فذكروا ذلك عنها، وهذه مصيبة في الدين، وبلية على المسلمين، وحدثني عبد الله بن يوسف المقرئ عن

---

(١) هو العلامة أبو بكر بن إبراهيم المقرئ الحراري (من علماء القرن ثامن)

(٢) مقطع من حديث والحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لعرضه الخ رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والسنني وابن ماجه عن العمال بن بشير مرفوعاً (كشف الإلباس ج ١ ص ٤٣٨)

(٣) ساقط من غ.

العلامة يوسف بن يونس المقرئ<sup>(١)</sup> انه كان يقول ظهر القات في زمن فقهاء لا يجسرون على تحريم ولا تحليل، ولو ظهر في زمن الفقهاء المتقدمين لحرموه، ودخل عراقي اليمن، وكان يسمى الفقيه إبراهيم، وكان يجهر بتحريم القات وسكر على آكله، وذكر انه إنما حرمه على ما وصف له من أحوال مستعمليه، ثم انه أكله مرة أو مراراً لاختاره، قال فجزمت بتحريمه لضرره وإسكاره، وكان يقول: ما يحرج عقب الرسول له بسببه مني، ثم اجتمعت به فقلت له: نسمع منك تحريم القات، قال: نعم فقلت له: وما الدليل فقال: ضرره وإسكاره فضرره ظاهر، وأما إسكاره، فهل هو مطرب فقلت نعم، فقال: فقد قالت الشافعية وغيرهم في الرد على الجهمية، في إباحتهم ما لم يسكر من السيذ، السيذ حرام قياساً على الخمس، بجامع الشدة المطربة، فقلت له: يروون عنك أنك تقول ما يحرج عنه مني، وليس فيه شيء من خواص المني، فقال إنه يخرج قل استحكامه، وكان عمي أحمد بن إبراهيم المقرئ، وكان له معرفة بالطب وغيره، بصرح بتحريمه، ويقول: إنه مسكر، وقد رأيت من أكثر من أكله فجن.

هذا كله ملخص كلام الحراري، وهذا الرجل العراقي، الذي أشار إليه ونقل عنه حرمة القات، أحسني بعض طلبة العلم، أنه جاء إلى مكة المشرفة ودرس بها كثيراً، وأنه قرأ عليه وزاد في مدحه والنسب عليه ويوافق هؤلاء القائلين بحرمة القات قول الفقيه العلامة حمزة الباشري<sup>(٢)</sup> [من يعتمد عليه نقلاً وإثباتاً كما يدل عليه ترجمته المذكورة في تاريخ<sup>(٣)</sup> خاتمة الحفاظ والمحدثين اشمس السحاي]<sup>(٤)</sup> في منظومته

(١) هو العلامة الفقيه شمس الدين يوسف بن يونس الجبائي الجابري من علماء القرنين والعقد وافته سنة ٩٠٤ انظر تاريخ البريمي بتحقيقنا ص ٢٤٥ ٩٠٤ للمريهي

(٢) هو العلامة الأديب حمزة بن عبد الله الباشري توفي سنة ٩٢٦

(٣) يعني به كتاب الصوة اللامع في أعيان القرن التاسع للعلامة السحاي لأنني وترجمته المذكور في الكتاب في ج ٣ ص ١٦٤

(٤) هو العلامة الجليل شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السحاي المصري سنة ٩٠٢.

المشهورة<sup>(١)</sup> وقد أخبرني محدث مكة شرفها الله تعالى أنه قرأها على مؤلفها حمزة المذكور وأجازه بها

ولا مأكَلن القات رطباً ولباً  
فذاك مصير داؤه فيه اعضدا  
فقد قال أعلام من العلماء  
إن هذا حرام للتصريح مأكلا

وهذا العقيد [ممن يعتمد عليه نقلاً وإفتاء كما تدل عليه ترجمته المذكورة في تاريخ حاتمة الحفاظ والمحدثين الشمس السحاري]<sup>(٢)</sup> . ومما أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن كل مسكر ومفتر، قال في النهاية<sup>(٣)</sup> ما مباه أن المفتر ما يكون فيه حرارة في الجسد وانكسار، وذلك معلوم ومشاهد في القات ومستعمله، كسائر المسكرات، وإن كان يحصل منها توهم نشاط أو تحفقه، فإن ذلك مما يحصل<sup>(٤)</sup> من الانتشاء والسكر الحاصل من التخليد للجسد، وكذلك يحصل من الإكثار والإدمان على المسكر، حتى الخمر خلد يخرج إلى الرعشة والمالج ريس الدماغ، ودوام التغير للعقل، وغير ذلك من المصار، لكن القات لم يكن فيه من الطبع إلا ما هو مضر دية وذنوبية، لأن طبعه ليس والبرد فلا يصحبه شيء من مافع غيره من المسكرات التي أشار إليها الشارع، لأن سائر المسكرات فيها شيء من الحرارة واللين، فلا يظهر الضرر فيها إلا مع الإدمان عليها، وهذا يحصل<sup>(٥)</sup>

---

(١) يعني منظومة العلامة الناصري في فضائل البر وقد وقعت على مخطوطة منها وهي بعنوان جيب الربون في فضائل البر وقد أورد قطعة منها النلي في السا الطهر في ترجمة

المذكور

المذكور.

(٢) ماقط من ط

(٣) يعني النهاية في غريب الحديث لابن الأثير

(٤) ط اصل

(٥) (ج) يحصل منه

من الضرر في الأغلب<sup>(١)</sup> ما في الأفيون من مسخ الخلقة وتغير الحال المعتدلة في الحق والخلق، ومو يريد في الضرر على الأفيون من حيث أنه لا نفع فيه يعلم قط، وإن ضرره أكثر، وفيه كثرة يفسد الدماغ والخروج عن الطبع، وتقليل شهوة الغذاء والباه، ويسبب الأمعاء والمعدة ويردها وغير ذلك، ومنها أن جميع الحصول المدمومة التي ذكروها في الحشيشة موجودة في القات مع زيادة حصول الضرر فيما به قوام الصحة وصالح الجسد، من إفساد شهوة الغذاء والباه والسل، وزيادة التهالك عليه، الموجب لإتلاف المال الكثير، الموجب للمسرف، ومنها أنه إن ظن<sup>(٢)</sup> أن فيه نفعاً فهو لا يقابل ضرره، ومنها أنه شرب كل المسكرات في حقيقة الإسكار وسببه، من التخدير وإظهار الدم وترقيقه ظاهر البشرة مع نكد الدسومة من الدماغ والجسد إلى الظاهر، وليس فيه حرارة ولين يبدلان ما نكده من الحرارة واللين، إلى ظاهر الجسد بخلاف نحو الخمر والحشيش، فلهذا كثر ضرره.

هذا حاصل تلك الكتب المصنفة التي وردت علينا في ثقات، وقد علمت ما اشتملت عليه حججهم من التناقض في الإحار عن أحوال آكله، وسببه تناقض أخبار مستعمليه، كما قدمته أول الكتاب، ولما مر عن الطنبدائي، أنه استعمله فلم يجد فيه ضرراً وعن الحراري أنه استعمله<sup>(٣)</sup> ووجد فيه غاية الضرر، وإنما لم أعول على ما مر عن المزجد أنه استعمله لأن في كلامه السابق ما يدل على أنه لم يستعمله، فإنه قال: ما أظنه يغير العقل فتعبيره بما أظنه قاض بأنه لم يستعمله، إذ لو استعمله لم يعبر بذلك، بل كان يجرم بأنه لا يعبر العقل، لأن الأمور الوجدانية من حير الضروريات، وإذا وقع هذا التناقض فيه فلا يمكن الجرم فيه بتحليل ولا

(١) ح كالأفيون

(٢) في (ح) فرس

(٣) سراقط من المطرعة

تحريم على الإطلاق، وإنما المخلص في ذلك الجاري على القواعد، أنه يختلف باختلاف الطباع لانه لا يمكن الجمع بين تلك الأحبار المتناقضة، مع عدالة قائلها إلا بذلك، فيتعين المصير إليه كما مر، وإذا كان يختلف باختلافها فمن علم من طبعه أنه بصره حرم عليه أكل المضر منه، ومن علم أنه لا بصره لم يحرم عليه.

فإن قلت يعكس على ذلك القاعدة الأصولية أن المثبت مقدم على الساقى، فإن هذه القاعدة مصرحة بتحريمه، لانه تعارض فيه حيران، أحدهما مثبت للضرر والآخر نافي له، والمثبت مقدم لأن مع المثبت ريادة علم، فكذلك القاعدة الفقهية، فإن الأصل عدم الضرر، فالمعسر بالعدم مستند للأصل، والمعسر بوجوه محرج له عن الأصل [المذكور وقاعدتهم أن الياسة الساقطة عن الأصل]<sup>(١)</sup> مقدمة على الياسة المستصحبة له، وأيضاً فقد اتفق القائلون بالحل والحرمة، على أن فيه نشاطاً وروحة، كما مر عن لمرجد، ونشأة كما مر عن الطنيداي، وطيب وقت كما مر عهما، ثم اختلفوا هل هذا النشاط الذي فيه يؤدي إلى ضرر والقائلون [بالحل قالوا لا تؤدي إلى ضرر والقائلون]<sup>(٢)</sup> بالحرمة قالوا يؤدي إليه، وما قالوه أقرب بالنسبة للواقع، فإن من شأن النشاط والنشأة الدائمين، لمطعموم ومشروب، دون العارضين له بواسطة الف أو نحوه، أنهما يؤديان إلى الضرر حالاً أو مآلاً، فالأخبار بأنه يؤدي للضرر مع قرينة أي قرينة [على صدقه] فانه قد وقع الاتفاق على أن فيه نشأة وبشطا احتاج من سلب الضرر عنه إلى حجة تشهد له بذلك، ولا حجة له إلا ما احتج<sup>(٣)</sup> به من مشاهدة أكليّة وقد تقرر إن هذا لا حجة فيه، لانه عارضه احبار غيرهم بخلاف ذلك، فان احتج انه استعمله، قلنا عارضك أيضاً من استعمله واحبر بانه يحصل عنه التحذير وغيره من الضرر،

(١ و ٢) سواقط من المطبوعة

(٣) (ج) استند إليه



ثبت بما تقرر أن فيه نشاطاً ونشأة وأن الأصل فيهما بقيدهما السابق، تولد الضرر عنهما، مع ما مر من تقديم [الناقل عن الأصل على الموافق له وتقديم]<sup>(١)</sup> المثبت على النافي، فهذا كله يؤيد التحريم وموضح لأدلة من قال به، فلم لم تقل به، وما الذي أوجب لك العدول عنه، مع ظهور أدلة هذه التي قررتها وموافقتها للقواعد الأصولية والفقهية كما تقرر، قلت: محل القاعدتين السابقتين من تقديم المثبت والمخالف للأصل، ما إذا وقع التعارض من غير أن يمكن الجمع بين المتعارضين فحيث يقدم المثبت والمخالف<sup>(٢)</sup> للأصل لقوتها على مقابلتهما، وأما مع إمكان الجمع بحمل كل من المتعارضين على حالة، فلا تقديم، لأن تقديم أحدهما يستدعي بطلان الآخر، والجمع يستدعي العمل بكل من السليبين، ولا شك أن العمل بالدليلين أولى من إلغاء أحدهما، لأن الإلغاء كالنسخ، وهو لا يعدل إليه متى أمكن غيره، فهذا هو الذي أوجب العدول إلى الجمع بين تلك الأخبار وعدم إلغاء بعضها، لتوفر عدالتهم، وعدم ظهور تهمتهم

وأما النشاط والنشأة فلم يثبت عليهما وصفاً ذاتياً لهذا اليتيم، بل يحتمل أنهما عارضان له، بواسطة إلف أو نحوه، فلم يسمي مع ذلك الجزم بالتحريم، فإن قال المحرمون ثبت عندنا أنهما وصفان ذاتيان له، قلنا: إذا استدلتم في ذلك للأخبار، فقد مر تناقضها والجمع بينها، مع فرص صدقها، فلا يصح مع ذلك الاستناد إلى بعضها دون بعض، وإن قالوا: استندنا إلى التجربة [الموجبة للعلم الضروري قلنا لكم ذلك إن وجدت شروط التجربة]<sup>(٣)</sup> التي قالها الأطباء من تكرار ذلك، تكرراً كثيراً بحيث يؤدي عادة إلى القطع بإفادة العلم مع عدالة المجرب، واعتدال المزاج والزمن والمكان، ويعد وجود ذلك وتوفره كله في قطر اليمن مثلاً، لأنه غير معتد.

(١) ساقط من ط

(٢) ح النقل

(٣) ساقط من (ح)

والحاصل أني وإن لم أجزم بتحريمه على الإطلاق لما عمت بما  
قررت ووصحته وببسته وبرهنت عليه بالأدلة العقلية والنقلية، لكنني أرى أنه لا  
ينبغي لسي مريرة أو ذين أو ورع أو زهد أو تطلع إلى كمال من الكمالات،  
أن يستعمله لأنه من الشبهات لاحتماله الحيل والحركة على السواء، أو مع  
قرينة أو قرائن تدل لأحدهما، وما كان كذلك فهو مشبه أي اشتباه، فيكون  
من الشبهات التي يشاكذ اجتنبها لقوله صلى الله عليه وسلم «من اتقى  
الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه»<sup>(١)</sup>، وبقره ﷺ «لا يلج العبد درجة  
المتقين»<sup>(٢)</sup> حتى يدع ما لا بأس به مخافة ما به بأس»، رواه ابن ماجه ولقوله  
صلى الله عليه وسلم «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» رواه النسائي والترمذي  
والحاكم وصححه من حديث الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما  
وقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم «لا تأكله فلعله قتله غير كذلك»  
متفق عليه، وقال له أيضاً في كلبه المعلم وإن أكل فلا تأكل فإني أخاف أن  
يكون إنما أمسك علي نفسه» متفق عليه أيضاً. وروى أحمد من رواية  
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بإسناد حسن: أنه صلى الله عليه وسلم  
أرق ليلة، فقال له بعض سائيه: أرقيت يا رسول الله فقال أجل «وجدت تمره  
فأكلتها فخشيت أن تكون من الصدقة» وروى الشيخان أنه صلى الله عليه  
وسلم كان إذا أتى بشيء اشتبه عليه أنه صدقة أو هبة، سأل عنه، وروى  
الترمذي وحسنه وابن ماجه والحاكم، وصحح إسناده من حديث عطية  
العدي أنه صلى الله عليه وسلم قال «لا يكون الرجل من المتقين حتى  
يدع ما لا بأس به» الحديث.

✓ وإذا تقررت لك هذه الأحاديث وعلمت أن غاية أمر هذه الشجرة أنها  
من المشتبهات، تعين عليك إن كنت من الثقات والمتقين، أن تجنب

(١) في ط البقي.

أكلها<sup>(١)</sup> وأن تكف عنه فإنه لا يتعاطى المشتبهات إلا من لم يتحقق بحقيقة النفوى، ولا تمسك من انكمالات بالنصيب الأقوى.

وزعم أنها تعين على الطاعة أن فرض صدقة غير دافع للوفوع في ورطة الإثم، على تقدير صدق المحجرين بوجود الضرر والتحديد فيها، فلذلك لا أوافق من قال أنها قد تكون وسيلة لطاعة، فتكون مستحبة لأن محل إعطاء الوسائل حكم المقاصد، إنما هو في وسائل تمخضت لذلك، بأن لم تكن وسائل لشيء آخر، وخذت عن أن يقوم به وصف يقتضي تأكيد تجنبها، وأكل هذه ليس كذلك لأنه قام بها ما يقتضي التجنب، مما أوضحناه وقررناه

والصواب ترك أكلها دائماً، ولا حاجة بالموفق إلى أن يستعين على طاعته بما قال جماعة من العلماء بحرمة، كما نقله عنهم حمزة الشافري وغيره، كيف ودرء المقاصد أولى من جلب المصالح، كما أطبق عليه أثمتهم رحمهم الله تعالى، ولم تنحصر لاعانة على الطاعة في هذه الشجرة، بل لها طرق أبسرها وأولاهها، ما أجمعت الأمة [بل الأمم حتى من لا يدبر مديناً]<sup>(٢)</sup> على مدحه والمبالغة في إنشاء عليه، وهو تقليل العذاء بحسب الإمكان كما في حشر وحسب بن آدم لقيمات يقمن صلبه<sup>(٣)</sup> وقد نقل إمام العارفين والعقلاء أبو ركريب يحيى البروي قدس الله تبارك وتعالى روحه: إنه لما رأى الأقساماء، وهي ماء لربب تساع في الشام سأل ما حكمة اصطناع الناس هذه، فقبل له: أنها تهضم الأكل، فقال: ولم يشبع الناس حتى يحتاجوا إلى هضم، فانظر إلى ما أشار إليه من هذه الحكمة اللطيفة.

على أن في دعوى أنها تعين على الطاعة، نظراً لأن اعانتها أن كانت

(١) في ط تجنبها كلها

(٢) ساقط من (ط)

لكونها تهضم ، فهو مخالف لما اتفقوا عليه ، من أنها كثيفة باردة يابسة تصمر اللون وتقل شهوة الطعام والجماع ، وإن كانت لغير ذلك ، فهو لافه ومفسدة بها ، وهذا يساعد من يقول إن فيها صرراً ، فدعوى استحبابها مع ذلك فيها نظر أي نظر ، ألا ترى إلى ما في البخاري وغيره أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني تزوجت امرأة وإن فلانة قالت أنها ارضعتني أنا وريها ، فأمره صلى الله عليه وسلم بهراقها ، وقال : كيف وقد قيل ، وفيه ، وفي غيره أيضاً أنه لم تنازع سعد بن أبي وقاص وعند الله بن زمة رضي الله ، تبارك وتعالى عنهما ، في ابن وليدة زمة الحنفية النبي صلى الله عليه وسلم وسم بزمعة ، لأنه ولد علي مرثه ، ثم لما رأى صلى الله عليه وسلم ما به من شبه البير لسعد<sup>(١)</sup> قال لزوجته أم المؤمنين سودة بنت زمة : احتجبي به يا سودة ، فانظر إلى أمره صلى الله عليه وسلم بالفرق في الصورة الأولى وبالاحتجاب في الصورة الثانية ، ورعا وخشية من الوقوع في المحرم ، على تقدير [يمكن]<sup>(٢)</sup> وقوعه ، وإن العاه الشرع ، ولم يحتد به تجده صريحاً فيما قلناه ، من أنه يتعين اجتناب هذه الشجرة من باب أولى ، لأن ما يحتل الحرمة فيها أولى ما يحتل الحرمة في نيك ، لأن ما يحتلها فيهما ملغى شرعاً ، وما يحتلها في مسائلنا غير ملغى شرعاً ، وانظر أيضاً إلى أنه صلى الله عليه وسلم لم يعصل في ذلك ، بين أن يكون البقاء في الأولى وعدم الاحتجاب في الثانية وسيلة لطاعة كعفة الزوج بها مع عدم قدرته على غيرها ، وكجبر<sup>(٣)</sup> حاطر الولد المتنازع فيه ، وعدم تأديه بالاحتجاب عنه ، وأن لا ومثله هذا له حكم العام ، لأنها واسعة قولية ، وقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه : وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال [سرلها منرلة العموم في المقادير ولا يعارضه قاعدته الأخرى أنه إذا تطرق إليها الاحتمال]

(١) في المطبوعة «عنه»

(٢) ماخذ من المخطوطة

(٣) المخطوطة كجبر حاصل

كما ما ثوب الإجمال وأسقط بها الاستدلال، لأن هذه هي الوقائع العملية، وتلك في الوقائع الفولية، كما قرر في محله، فعلم من ذلك انه حيث كان الورع في ترك شيء، كان الأولى والمناكد تركه مطلقاً، سواء أكان وسيلة لطاعة أم لا.

وأعلم أنه لم يمنعنا أن نلحقها بالحشيشة وسحورها مما يأتي، إلا أن العلماء من منذ قرون لما حدثت الحشيشة في زمانهم، بالغوا في إختبار أحوال أكلها، حتى اتفقت أقوالهم على أنها مسكرة أو مخدرة، وكان في تلك الأزمنة العارفون بعلم الطب والنباتات، يحكموا فيها بما اقتضته القواعد الطبية والتجريبية، فلذا ساء لهم الجزم فيها بالتحريم، وأما نحن فلم نحصل على شيء من ذلك، لتباين الأقوال، واختلافها في هذه الشجرة، فمستعملوها يختلفون في الإخبار عن حقيقتها، وهذا هو منشأ الخلاف بين الفقهاء فيها، مع أن الفقهاء في الحقيقة لا خلاف بينهم، لأنه إن ثبت أن فيها تحديراً أو إسكاراً فهي محرمة إجماعاً [وإن ثبت انتفاء ذلك كله عنها وأنه لا ضرر فيها غير ذلك فهي حلال إجماعاً]<sup>(١)</sup> وأما الخلاف بينهم في الواقع، فالقائلون بالحل اعتمدوا المخبرين بأنه لا ضرر فيها بوجه، والقائلون بالمحرمة اعتمدوا المخبرين بأن فيها ضرراً، وأنت إذا رعت القواعد لم يحز لك أن تعتمد أحد الطرفين، وتعرض عن الآخر، إلا إذا ثبت عندك مرجح آخر، من نحو وجوه التجربة وشروطها السابقة، أو عند التواتر في أحد الجانبين دون الآخر، ولم يظهر بذلك [كله كما مر ذلك موضحاً ميباً]<sup>(٢)</sup> فلذا وجب علينا التوقف في حقيقة هذه الشجرة، وإن نقول متى ثبت أن فيها وصفاً من أوصاف جوزة الطيب، أو الحشيشة المعروفة حرمت، وإلا فلا.

(١) ساقط من المطبوعة

(٢) ساقط من المطبوعة

وهذا يستدعي ذكر أوصافهما لتفاس بهما تلك الشجرة، فأقول: أما  
جوزة الطيب فقد استفتيت عنها قديماً، وقد كان وقع فيها نزاع بين أهل  
الحرمين، [ومصر]<sup>(١)</sup> وظهرت فيها بما لم يظفروا به، فإن جمعاً من مشائخنا  
وغيرهم اختلفوا فيها، وكل لم يد ما قاله فيها إلا على جهة البحث لا النقل،  
ولم عرض عليّ السؤال أجبت فيها بالنقل، وأيدته وتعرضت فيه للرد على  
بعض الأكابر، فتأمل ذلك فإنه مهم، وصورة السؤال. هل قال أحد من  
الأئمة أو مقلدوهم بتحريم أكل جوزة الطيب أو لا، وهل يجوز لعص طلبة  
العلم الأخذ بتحريم أكلها، وإن لم يطلع في التحريم على نقل لأحد من  
العلماء المعبرين، فإن قلتم: نعم، فهل يجب الانقياد والامتناع لفتواه أم  
لا، فأجبت بقولي. الذي صرح به الإمام المجتهد شيخ الإسلام ابن دقيق  
العيد<sup>(٢)</sup> أنها مسكرة، ونقله عنه المناحرون من الشافعية والمالكية،  
واعتمدوه، وبإيهيك بذلك، بل بالغ ابن العماد<sup>(٣)</sup> فجعل الحشيشة مقيسة على  
الجوزة المذكورة، وذلك أنه لما حكى عن القراملي<sup>(٤)</sup> نقلاً عن بعض فقهاء  
عصره، أنه فرق في إنكراه الحشيشة بين كونها ورقاً أخضر فلا إسكار فيها  
بخلافها بعد التحميص، فإنها تسكر قال: والصواب أنه لا فرق، لأنها  
ملحقة بجوزة الطيب والزعفران والعنبر والأفيون. والشيكرا نفتح الشين  
المعجمة، وهو البنح وهو من المحذرات المسكرات، ذكر ذلك ابن  
القسطلاني<sup>(٥)</sup> في «تكريم المعيشة» اهـ.

فتأمل تعبيره والصواب<sup>(٦)</sup>، وجعله الحشيشة التي أجمع العلماء

(١) ماقط من المطبوعه.

(٢) هو العلامة محمد بن عيسى بن وهب القشيري المتوفى سنة ٧٠٢

(٣) هو العلامة شعس الدين أحمد بن العماد المتوفى سنة ٨٠٨

(٤) هو أحمد بن إدريس المتوفى سنة ٦٨٤

(٥) هو قطب الدين محمد بن أحمد المتوفى سنة ٦٨٦

(٦) ماقط من المخطوطة.

على تحريمها لإسكارها أو تخديرها مقبسة على الجورة [تعلم أنه لا مزية في تحريم الجورة لإسكارها] أو تخديرها وقد وافق المالكية والشافعية على إسكارها الحنابلة، نص إمام متأخريهم ابن تيمية<sup>(١)</sup> وتبعوه على أنها مسكرة، وهو قضية كلام بعض أئمة الحنفية، ففي فتاوي المرغياني<sup>(٢)</sup> منهم المسكر من البنج ولن الرماك، أي أنائي الخيل حرام، ولا يحدد شاربه، قال الفقيه أبو حفص: ونص عليه شمس الأئمة السرخسي اهـ.

وقد علمت من كلام ابن دقيق العيد وغيره، أن الجورة كالبنج، فإذا قال الحنفية بإسكاره لزمهم القول بإسكار الجورة، فثبت بما تقرّر أنها حرام حد لأئمة الأربعة لشافعية والمالكية والحنابلة بالنص، والحنفية بالاعتناء أنها إما مسكرة أو مخدرة، وأصل ذلك في الحثيثة المقبة على الجورة على ما مر، والذي ذكره الشيخ أبو إسحق<sup>(٣)</sup> في كتابه «التذكرة» والسيوطي في شرح «المهذب» وابن دقيق العيد أنها مسكرة، قال الزركشي: ولا نعرف فيه خلافاً عدنا، وقد يدخل في حدهم السكران، بأنه الذي احتلط كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم، أو الذي لا يعرف السماء من الأرض، ولا الطول من العرض، ثم نقل عن العراقي، أنه خالف في ذلك، فنفي عنها الإسكار، وأثبت لها الإفساد، ثم رده عليه، وأطال في تخطيطه وتغليظه.

وممن نص على إسكارها أيضاً العلماء بالنبات من الأطباء، واليه المرجع في ذلك، وكذا ابن تيمية وتبعه من جاء بعده من متأجري مذهبه، والحق في ذلك خلاف الاطلاقين إطلاق الإسكار وإطلاق الإفساد، وذلك أن الإسكار يطلق ويراد به مطلق تغطية العقل [وهذا إطلاق أعم، ويطلق ويراد

(١) موشح الإسلام، أحمد بن عبد الحلیم المتوفى سنة ٧٢٨.

(٢) هو برهان الدين محمود بن أحمد المرغياني المتوفى سنة ٦١٦.

(٣) يعني الشرازي

به تعطية العقل<sup>(١)</sup> مع شاة وطرب وهد، إطلاق أحسن وهو المراد من الإسكار، حيث أطلق؛ فعلى الإطلاق الأول بين المسكر والمخدر عموم مطلق، إذ كل مخدر مسكر، وليس كل مسكر مخدر، فإطلاق الإسكار على الحشيشة والحوزة وبحوهما المراد منه التخذير، ومن نفاه عن ذلك أراد به معناه الأخص، وتحقيقه أن من شأن السكر سحو الحمر أنه يتولد عنه الشاة والطرب والعريضة والعصب والحمية، ومن شأن السكر سحو الحشيشة والحوزة، أنه يتولد عنه أصداد ذلك من تخدير البدن وفتوره ومن طول السكوت والنوم وعدم الحمية، ويقوي من شأن يهيم يعلم رد ما أورده الزركشي على القرافي، من أن بعض شرية الخمر يوجد فيه ما ذكر في نحو الحشيشة، وبعض أكله نحو الحشيشة يوجد فيه ما ذكر من الخمر، ووجه الرد أن ما نبط بالمظلة لا يؤثر فيه خروج بعض الأفراد، كما أن القصر في السر لما يبط مظنة المشقة جار، إن لم توجد المشقة في كثير من جزئياته، فأنصح بذلك أنه لا خلاف بين من عبر في نحو الحشيشة بالإسكار، ومن عبر بالتخدير والإفساد، والمراد به إفساد خاص هو ما سبق فاندفع به قول الزركشي، أن التعبير به يشمل الحنون والإغماء، لأنهما مصادان للعقل أيضاً، فظهر بما نقرر صحة قول الفقيه المذكور في السؤال إنها مخدرة وبطلان قول من سارعه في ذلك، لكن، إن كان لجهته عذر، وبعد أن يطبع على ما ذكرته عن لعنة متى رعم حلها أو عدم تخديرها وإسكارها يعزز التعزير السليح الزاجر [له] وأمثاله بل قال ابن تيمية وأقره أهل مذهب، من زعم حل الحشيشة كفر، فليحذر الإنسان من الوقوع في هذه الورطة عند أئمة هذا المذهب المعظم، وعجب ممن حاطر باستعمال الجورة مع علمه بما ذكرناه فيها من المفاسد والإثم لأعراضه الفاسدة على تلك الأعراض التي يحصل جميعها بغيرها، فقد صرح رئيس الأطباء ابن سينا في قانونه بأنه يقو مقامها ورنها،

(١) ساقط من المخطوطة



ونصف وزنها من السبل، فمن كان يستعمل منها قدر ما ثم استعمل وزنه ونصف وزنه من السبل، حصت له جميع أغراضه مع السلامة عن الإثم والتعرض لعقاب الله سبحانه وتعالى، على أن فيه بعض مضار بالرة ذكرها بعض الأطباء، وقد خلى السبل عن تلك المضار، وقد حصل به مقصودها وزاد عليها بالسلامة من مضارها الدنيوية والأخروية، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اهـ. جوابي في الجوزة، وهو مشتمل على نفائس تتعلق بهذا الكتاب، بل هو ظاهر في حرمة القات لأن الناس مختلفون في تأثير الجوزة أيضاً، فبعض آكلها يشد لها تخديراً، وبعضهم لا يشد لها ذلك، فإذا حرمتها الأئمة مع اختلاف آكلها في تأثيرها، فيحرموا القات، ولا نظر للاختلاف في تأثيرها، لكن الفرق بينهما أن الجوزة نظر فيها وحرمتها<sup>(١)</sup> من يعتد بنظرهم ويتجربتهم، حتى علموا أن التخدير وصف ذاتي لها، فلهذا حكموا بأنها محرمة لذاتها، وأعرضوا عما لم ير منها تخديراً، ولو تم ذلك في القات لألحقناه بها، لكنه لم يتم كما قدمته.

ثم هذا الجواب مشتمل على بيان حكم الحشيشة، وعلى تنفيح الخلاف في أنها مسكرة أو محدرة، ومع ذلك فلا بأس بإعادته مع كلام الناس فيها على حدته لتمام فائدته وتعم عائدته، فقول: ذكر الحكيم الترمذي في كتاب «العلل» إن الشيطان حين خرج من السقية سرق معه شجرة الكرم، فزرعها ثم ذبح خنزيراً فسقاها بدمه، ثم ذبح كلباً فسقاها بدمه، ثم ذبح قرداً فسقاها بدمه، فحصلت لها النجاسة من دم الخنزير، وحصل لشاربها العريضة من دم القرد، والحمية والغصب من دم الكلب، فمن ثم ترى السكران تأخذ الحمية ويغضب، بخلاف السكران بالسنج والحشيش والشيكران، وحوزة الطيب والأفيون، فإن هذه الأشياء مسكرة، ولا يحصل للبدن معها نشاط ولا عريضة، بل يعتريه تخدير وفتور، فكل محرر

(١) في المحطوطه (جربها)

مسكر من غير عكس، فالحمر مسكرة وليست محذرة، والبع وبحوه مسكر ومحذر، ومن نص على أن الحشيش وبحوها مسكر، السروي في شرح «المهذب» واشيخ أبو إسحق في كتابه «التذكرة» في الخلاف، والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد، وبيت في [ شرحي للإرشاد وشرحي للمعصب ]، أنه لا خلاف بينهم وبين من قال بأنها محذرة، لأن المراد بالإسكار في كلامهم مجرد التعطية، مع قطع النظر، عن قيده المتأخر منه وهو التعطية، مع نشاط وعريضة، وعلى هذا يحمل أيضاً قول ابن البيطار أن الحشيش يسكر جداً، وهو حجة في ذلك فانه كان علامة زمه في معرفة الأعشاب والنبات يرجع إليه في ذلك محققو الأطباء، وقد امتنع بعض معاصريه عند الشيطان فجاء إلى السلطان بسات، وقال له: إذا طلع إليك فأعطه هذا يشمه من هذا المحل، فتبين لك معرفته أو جهله، فلما طبع إليه أعطاه له وأمره بأن يشمه من الموضع الذي عنده، فشمه من فرعه لوقت رعاها شديداً، فقلبه وشمه من الحجاب الآخر فسكر رعاها لوقت، ثم قال للسلطان سر من أعطاه لك يشمه من الموضع الأول، فان عرف إن فيه المائدة الأخرى فهو طيب، وإلا فهو متشع بما لم يعط، فلما طبع للسلطان أمره يشمه من ذلك الموضع، فرعف، فقال له: انقطعه فحار وكادت نفسه تنفث<sup>(١)</sup> فأمره أن يقلبه وشمه ففعل فانقطع رعاها، فمن ثم رادت مكسة ابن البيطار عند السلطان، وانقضت أعداؤه وحجانه، وعلط صاحب المفتاح في شرحه للحاوي الصعير، في أمرين أحدهما قوله: إن الحشيشة نجسة إن ثبت أنها مسكرة مع أنها مسكرة بالاتفاق على ما مر، فإن السكر معناه تعطية العقل، ومنه قوله تبارك وتعالى ﴿إِنَّمَا سَكِرْتُ أَهْأَرْنَا﴾ قال ابن العماد: وكأنه توهم أن المحذر لا يكون مسكراً وهو خطأ، وهذا الخطأ حصل أيضاً للقراشي في «القواعد» الثاني. أنه أدهى أنها نجسة على القول بأنها مسكرة، وهذا شيء

(١) في المطبوعة نكتت

لا تحل حكايته عن مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه، وقد حكى الشيخ  
 تقي الدين بن دقيق العيد في شرحه لفروع ابن الحاجب الإجماع على أنها  
 ليست نجسة، وكذلك نقل لإجماع القرافي في «القواعد» في نظير الحشيش  
 فقال: تنفرد المسكرات عن المرققات والمفعدات، بثلاثة أحكام الحد  
 والتحجير وتحريم القليل، فالمرققات والمفعدات، لا حيد فيها ولا  
 نجاسة، فمن صلى بالبنج والأفيون، لم تبطل صلاته إجماعاً، ويجوز تناول  
 السير منها، فمن تناول حبة من الأفيون أو البنج جاز، ما لم يكن ذلك قدراً  
 يصل إلى التأثير في العقل والحواس، أما دون ذلك فجائز، فهذه ثلاثة  
 أحكام وقع [الفرق] <sup>(١)</sup> بها بين المسكرات، والآخرين اهـ.

وفي كتاب «السياسة» لأبي نعيم، أن الحد واجب في الحشيشة  
 [كالخمر] <sup>(٢)</sup> قال. لكن لما كانت جامدة وليست شراباً، تنازع الفقهاء في  
 نجاستها، على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره، فقبل نجسة، وهو  
 صحيح اهـ.

وما ذكره القرافي من حل تناول يسيرها، نقله في «شرح المذهب» عن  
 المتولي <sup>(٣)</sup> في حواش تناول السير من الحشيش، وهو مأخوذ من قول «التنبيه»  
 وغيره، وكل ظاهر لا ضرر في أكله [يجوز أكله] <sup>(٤)</sup> ويؤيده قول الشيخين  
 عن الإمام، قرأه، يجوز أكل السم، لمن لا يضره، ويجوز بل يجب  
 أكلها عند الاضطرار، إذا لم يجد غيرها، ومارقت الخمر، بأن شربها يريد  
 في العطش، وأكل الحشيشة <sup>(٥)</sup> لا يزيد في الجوع، وإنما غاية  
 ما فيها أنها تعطي العقل، وتغطيته جائزة لدواء أو تحوقطه عضو متآكل، قال

(١) ساقط من المطبوعة.

(٢) ساقط من المطبوعة.

(٣) المتولي هو عبد الرحمن بن المأمون المتوفى سنة ٤٧٨

(٤) ساقط من المطبوعة.

(٥) ساقط من المطبوعة.

التركشي ويحرم إطعامها للحيوان لأجل إسكاره<sup>(١)</sup> وبيعها جائز قطعاً، لأنها قد تنفع لبعض الأمراض كما يأتي، ومحلّه كما هو ظاهر فيما يتعين للتداوي به، وفيما يجوز تناوله من اليسير الذي لا يضر، وما عدا هذين في صحة بيعه نظر، وقصية قول ابن النقيب<sup>(٢)</sup> لا ضمان على متلفها كالحمر، عدم صحة بيع ذلك، وهو محتمل، وقد نقل الإمام أبو بكر بن القطب القسطلاني عن بعض أئمة أهل الشام فيها: إنها حارة هي الدرجة الثانية، يابسة في الأولى، تصدع الرأس وتظلم البصر، وتفقّد البطر، وتجفف المني، وذكر فيها صانع، من نحو طرد الرياح وتحليل النفخ، وتنقية الأثرثة<sup>(٣)</sup> من الرأس عند غسله بها، والأثرثة مرض يحدث بسطح الرأس، وهو قشور بيض، والعلّة في فعلها لذلك ما اشتعلت عليه من الحرارة واليس، فإذا ترجع إلى كونه نواء من جملة الأدوية وتستعمل حيث تستعمل الأدوية عند الاحتياج إليها من الأمراض بمقدار ما يدفع الضرر، قال: ولا يستعملها الأصحاء، بحيث ينشأ عنه<sup>(٤)</sup> أكلها السات والخدر، والإساعة والهدر، فإن ما كان بهذه المثابة يتعين اجتنابه، لما يشتمل عليه من المضار التي هي مبادئ مداعي الهلاك، وربما نشأ من تخفيف المني، وصداع الرأس وغيرهما، مضار ومضار تفتقر إلى علاج، قال: وقد ذكرها أبو محمد عبد الله بن أحمد المالقي<sup>(٥)</sup> العشاب المعروف بابن البيطار، في كتابه «الجامع لقوي الأدوية والأعذية» فقال: ومن القنب الهندي، سوع ثالث يقال له القنب، ولم أره بغير مصر، ويزرع في البساتين ويسمى بالحشيثة أيضاً، وهو مسكر جداً إذا تناول منه الإنسان يسيراً قدر درهم أو درهمين، حتى أن من أكل منه أخرجته إلى حد الرعونة، وقد استعمله قوم فاحتطفت عقولهم، وأدى بهم الحال

(١) في المخطوطة لأن إسكاره.

(٢) ابن النقيب هو محمد بن أبي بكر توفي سنة ٧٤٥

(٣) في المخطوطة الأثرثة.

(٤) في المطبوعة عنه

(٥) من أشهر المعاضيب وعنه سنة ٦٤٦

إلى الجنون، وربما قتلت، ومما ينفع في مداواتها ، القىء سمن وماء سخن حتى تنقى المعدة، وشراب الحمص له غاية في النفع، قال: وهي كما زعم من تعاطاها مدة ثم انقشع عن عينه سحاب العمى عن الهدى ، خيشة الطعم كريهة الرائحة، ولأجل هذا ينحيل بعض من يتعاطاها على تطييبها، بما يسوغ تناولها من السمسم المقشور أو السكر، وما كان بهذه الصفة فإن الطبيعة تكرهه لا محالة كما تكره الأدوية ، وإن كانت تؤمل في تناولها حصول الأشفية، وأيضاً فالماكول منحصر في الغذاء والدواء وليست بغذاء، لأنها لا تلائم الجسد فهي دواء [مأله] <sup>(١)</sup> الدواء، إنما يستعمل حيث تدعو الضرورة إليه، فلا يستعمله الصحيح لاستمائه عنه، لأنها غير ملائمة للطعام، بل منهرة لما عليه المزاج من الأوصاع، قال: وقد نقل لنا أن البهائم لا تتناولها، فما قدر مأكول تنفر البهائم عن تناوله، وهي مما يحيل الأبدان ويحلل قواها، ويحرق دماءها، ويجفف رطوبتها ويصفّر الألوان، وذكر محمد بن زكريا [الرازي] <sup>(٢)</sup> إمام وقته في الطب أنها تولد أفكاراً كثيرة، وأنها تجفف العمى، وتحفífه إما يكون من قلة الرطوبة في الأعضاء الرئيسة، ومما أنشئ فيها:

قل لمن يأكل الحشيشة جهلاً      يا خبيث قد عشت شر معيشة  
دية العقل بذرة فلماذا      يأسفها قد بعثها بحشيشة

قال: لقد بلغنا من جمع يعوق حد الحصر، أن كثيراً ممن عاناها <sup>(٣)</sup> مات بها فجأة، وأحرين أختلت عقولهم وابتلوا بأمراض متعدّدة، من الدق والال والاسسقاء، وأنها تستر العقل وتعمره ومما أشد فيها أيضاً.

يا من غدا أكل الحشيش شعاره      وغدا فلاح عواره وعماره

(١) سائط من المطبوعة

(٢) سائط من المطبوعة

(٣) المخطوطة تعاطاها

أعرضت عن سنن الهدى بزخارف  
العقل ينهى أن يحيل إلى الهوى  
فمن ارتدى برداء شهوة زهرة  
لما اعترضت لما أشيع خساره  
والشرع يأمر أن نعدد داره  
فيها بدا لناظرين عثاره

ولبعض الفسقة، أبيات كثيرة في مدحها حدثها، لما اشتملت عليه  
من السعة والإطراء والحث عليها، وقد أشد بعضهم في الرد عليه فقال:

لا تصفين لمادح شرب الحشيش  
وانهض بعزيمة ما جد في رده  
الكر شر كيف كان فلا تمل  
من كان ينكر منكراً فليلتزم  
ولقد نراه ضاحكاً أو باكياً  
هيهات أن يأتي بفعل صالح  
قد ضل من أفتى بحل شرائها  
فيها الإهانة بالعمال وبالعصا  
من كف كف الهم عنه بكمها  
من حاكم أو عالم أو ناظر  
من كان يطلب أن يفوز بحقه<sup>(١)</sup>  
وليطرح قول المصحح لأكلها

ش فانه في القول غير مسدد  
في قصده بالسوط جنباً واليد  
في مدحه لمن<sup>(٢)</sup> اعتدى لم يهتد  
أن لا يحيد عن السبيل الارشد  
أو ناطقاً بفبائح لم تشهد  
من ضل عن سنن الرشاد الأمجد  
فيما عزى للشافعي وأحمد  
لراعد المهبول والمتعبد  
أمسى على كف يروح ويفقد  
أو ناصح في فعله متزهّد  
أن لا يحوز عن اعتداء المهندي<sup>(٣)</sup>  
وليقترح يوم السرور<sup>(٤)</sup> إلى غد

والأصل في تحريمها ما رواه أحمد في مسنده وأبو داود في سننه بسند  
صحيح عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها قالت: نهى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر، قال العلماء المفتر كل ما يورث الفسور

(١) المحفوظة عن

(٢) المحفوظة جنة

(٣) المحفوظة المقصد

(٤) المحفوظة السرور

والخمر في الأطراف، وهذا الحديث فيه دليل على نحرهم الحشيش بخصومه، فإنها تسكر وتحد وتفتت، ولذلك يكثر النوم لمتعاطيها، وحكى القرافي، وابن تيمية الإجماع على تحريمها، قال: ومن استحلها فقد كفر قال: وإنما لم ينكلم فيها الأئمة الأربعة رضي الله تبارك وتعالى عنهم لأنها لم تكن في زمهم، وإنما ظهرت في آخر المائة السادسة، وأول المائة السابعة، حين ظهرت دولة التتر، قال الرافعي رحمه الله تعالى في الأطعمة: وفي بحر المذهب أن النبات الذي يسكر وليس فيه شدة يحرم أكله، ولا حد على آكله، ولا يعرف في ذلك خلافاً عندنا، وقال في باب الشرب: وما يزيل العقل من غير الأشربة كالبنج، لا حد في تناوله، لأنه لا يلد ولا يعطرب، ولا يدعو قليله إلى كثيره اهـ قول الماوردي<sup>(١)</sup> النبات الذي فيه شدة مطربة، يجب فيه الحد ضعيف، وإنما الواجب فيه التعزير، ولا يقاس بالخمر في الحد، لأن شرط القياس في الحدود المساواة، وهذه الأشياء لا تشبه الخمر في تعاطيها، لأنها لا تورث عريضة وعصباً وحمية، والشكران<sup>(٢)</sup> يزيده شدة وعريضة بالسكر، بخلاف أكل المخدرات فإنه وإن رآه عقله يسكن شره، لفتور بدنه وتخديره، وكثرة نومه، وأيضاً الحشيش وبحوها، طاهرة، والخمر نجسة، فاسب تأكيد الحرر عنها بإيجاب الحد، وأيضاً الخمر يحرم تعاطي قليلها للنجاسة بخلاف الحشيش، فإنه لا يحرم أن يتعاطى منها ما لا يسكر، فيبطل القياس، ونقل القرافي، عن بعض فقهاء عصره: أنها بعد التحميص والغلي نجسة، لأنها إنما تغيب العقل حيث قال: وسألت جماعة ممن يعانيتها، فمنهم من سمع<sup>(٣)</sup>، ومنهم من قال تؤثر<sup>(٤)</sup> مطلقاً اهـ.

(١) هو العلامة عبي بن محمد المتوفى سنة ٤٥٠ هـ

(٢) المخطوطة السكران

(٣) المخطوطة ابن سمع

(٤) المخطوطة تؤثر

قال ابن الهمام<sup>(١)</sup> والصواب أنها تؤثر مطلقاً، لأنها في ذلك ملحقة بجور الطيب والزعفران والعنبر والأفيون والشكران بفتح الشين المعجمة، وهو البسج، وهو من المسكرات المخدرات ذكر ذلك الشيخ ابن القسطنطيني اهـ.

قال بعضهم<sup>(٢)</sup> وفي أكل الحشيش مائة وعشرون مصرة دية وديوية منها أنها تورث العكرة، وتجهف الرطوبات، وتعرض البدن لحدوث الأمراض، وتورث السيان، وتصدع الرأس، وتقطع النسل والمني، وتجففه وتورث موت الفجأة، واحتلال العقل وفساده، والمق والسل والاستقاء، وفساد الفكر، [وسين لذكر<sup>(٣)</sup>] وإنشاء السر، وذهاب الحياء، وكثرة المرء، وعدم المروعة وكشف العورة، وعدم الغيرة، واتلاف الكسب، ومجالسة إبليس، وترك الصلاة، والتوقع في المحرمات، والجذام والبرص، وتوالي الأسقام والرعشة، ونش الدم، وسقوط شعر الأجنان، واحتراق الدم، وصهرة الأسنان والبخر، وتعتت<sup>(٤)</sup> الكبد، وغشاء العين، والكسل، والعشل، وتجعل الأسد كالجمل<sup>(٥)</sup>، وتعيد العريز دليلاً، والصحيح عليلًا، أو أكل، لا يشبع، وإن أعطى لا يفتح، وإن كم لا يسمع، تجعل الفصيح أبكم، والصحيح أبكم، وتذهب الفطنة، وتحدث البطنة، وتورث اللعة، والبعد عن الجنة.

ولنختم هذا الكلام بقاعدتين، أحدهما: أن كل شراب مسكر كثيره حرم قليله، وحد شاربه، والثانية: كل مسكر مائع نجس، وأورد عليهما<sup>(٦)</sup>

(١) المخطوط: ابن الهمام

(٢) ماقط من المطبوعة

(٣) ماقط من المطبوعة

(٤) المطبوعة ثقب

(٥) المطبوعة المجل

(٦) المطبوعة عليها



الأيون، قبل أن يجمد، فإنه مسكر مائع، وليس بنجس قطعاً، ولا يحرم يسيره، بقوله السابق، [ويجب بأن المراد بالمسكر في القاعدتين المسكر الحامي وهو ما فيه تعليط ونشاط وطرب وعريضة وحيشة فلا يرد ذلك لأنه مسكر بمعنى معط للعقل فقط]<sup>(١)</sup>، وبيع نحو الحشيش لأكلها، ولو ظناً حراماً، كبيع العنب لعاصر الخمر، خلافاً للشيخ أبي حامد<sup>(٢)</sup> رحمه الله تعالى، وقوله: لأنه قد يتوب الله سبحانه وتعالى عليه، يجاب عنه بأن الأصل بقائه على حاله، فلا نظر لتوهم وقوع ما يصرفه عن ذلك، ولذلك يحرم زرعها، لاستعمال ما لا يحرم<sup>(٣)</sup> منها، ونص الشافعي رضي الله تبارك وتعالى عنه، على وجوب الاستقاء<sup>(٤)</sup> على من شرب خمرأ، وإن لم يتعد شربها، وسبب الوجوب، قيل: مخافة السكر بها، وقيل: نجاستها، ويرد الثاني نص الشافعي رضي الله تبارك وتعالى عنه، على أن من أكل حراماً طاهراً لزمه استقاءته، فدل على أن النجاسة وصف طردي، فالمعتمد العلة الأولى، وحيشة، فمن أكل من نحو الحشيش القلر المسكر، لزمه استقاءته، يدل له قول «المجموع»، والتحقيق من أكل حراماً طاهراً، لزمه استقاءته، وكأن عنه، أن الحرام يورث قسوة القلب، وفي الحديث الصحيح «لحم نبت من حرام النار أولى به»

سأل الله سبحانه وتعالى بخاصته من خلقه أن يبعدنا عنها وعن أشاهها وأن يحفظ علينا عقولنا وأدياننا وأن يديم لنا رضاه في هذه الدنيا وإلى أن نلقاه وأن يجرننا من كل فتنة ومحنة وموقفنا لسلوك سبيل الجنة ويجر لنا عظيم المنة<sup>(٥)</sup> أنه جواد كريم رؤوف رحيم، والحمد لله أولاً وآخر

(١) ساقط من المطبوعة

(٢) يعني القرابي.

(٣) المحظوظة يحمل.

(٤) المحظوظة من التفرير

(٥) زيادة من المخطوطة

باطناً وظاهراً والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وأزواجه وذريته  
وأهل بيته الطيبين الطاهرين صلاة وسلاماً دائماً دائماً رب العالمين ، عدد  
معلوماته ومنهات كلماته ، كما يحب له ويرضى تحيتهم فيها سلام وآخر  
دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم تسليماً دائماً أبداً إلى يوم الدين .

المستخرجات البيّنات  
على تحليل الأشياء المستعملات  
من القهوة والطباق والقات

تأليف

العلامة المؤرخ يحيى بن الحسين  
بن القاسم بن محمد

المتوفى نحو سنة ١٠٩٩ هـ

حقّقه واستخرجه

من مخطوطة المصنف

عبد الله محمد الحبشي

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق لعباده، ما في الأرض جميعاً، ثم بعث إليهم رسوله سيدنا محمد، يبين الحلال والحرام، أصولاً وفروعاً، صلى الله عليه وسلم تسليماً طيباً.

أما بعد: فانه يسأل كثير من المسترشدين، عن شرب الدخان، الذي عليه اسم التمر، في هذا الزمان، وكثر في الناس شراؤه، وعلب عليهم إستنشاقه. فقلت لو كان حراماً لكان أمراً منكوراً، وكان الفاعل له قد أتى شيئاً مخطوئاً، مما ينكره العلماء ويجمع على النهي عنه كافة العقلاء، فإن أمة النبي صلى الله عليه وسلم هم الأمناء في الجملة به الشهاداء، فكيف وعلماءها لا يرون القطع بتحريمها بل منهم الكثير من يستعملها.

وعند إرادة بيان حكمها وحل مشتبها، رأيت أن أذكر ما قد جرى بين الاشتباه في القهوة المشروبة. وما يتبعها من شجرة القات المأكولة بحسب النظر القاصر، والتفصيل الظاهر مستعنياً [أ] بالله على موافقة الحق فيها والبيان بحل مشتبها والله الموفق للصواب.

فأقول هذه الثلاثة الأجناس، ظهرت واستعملت، وإن كان أصلها قديماً، فانه كان استعمال القهوة المعللة، من شجرة البن المعروفة، وكذلك القات في المئة التسعة والتتن المشروب من الطساق استعمل دخانه

في سنة ثلاث عشرة بعد الألف وصل بصيه<sup>(١)</sup> حكيم من المغرب وقيل من الهند، ووصف منافعه وكان شرب دخانه، في آلة ليس بها الماء بل بوري<sup>(٢)</sup> يابس قال الحكيم وهو أنفع من المشروب في آلة الماء التي جعلها الناس. قال وهو ينفع من اللغم الكامن في الصدر ويقوي اللثة ويهضم الطعام

ثم إن أهل اليمن ذروه<sup>(٣)</sup> باليمن، فنبت وكثر، وشجرة التين موجودة من قديم الزمان لها منافع في كتب الطب مفردة، وشجرتها يقال لها الطباق<sup>(٤)</sup>. مذكورة في المفردات من كتب الطب في حرف (الطاء) ولم يذكروا فيه شيئاً من الاستنكار، كما يذكرونه في الذي فيه استنكار، ولكنه لم يعرف فيما مضى شرب دخانه، وإنما [١] استعمل الدخان في التاريخ المذكور وعلب عليه اسم «التس» وهو اسم تركي للدخان من حيث كان.

✓ والقات روي أنه كان موجوداً ببلاد الحشة مستعملاً وأنه يسمى بلغة الحبشة طبح.

إذا عرف هذا، في هذه الثلاثة الأجاس، فحصل فيها الاشتباه على بعض الناس، فقال قائل إن القات محرم لأنه مسكر، والمسكر حرام، لما في الحديث عنه صلى الله عليه «كل مسكر حرام»<sup>(٥)</sup>. وجعل فيه لإمام

(١) الصيب: البلور.

(٢) البوري بالناء الموحدة ظرف حرف يوضع فيه التس بعد ترطيبه بالماء

(٣) من النري (معروف)

(٤) كأنها محرفة من اللفظة الأعجمية «التبع» يقول المعجم بطرس البستاني في محيط المحيط «معرب نباك وهي مدينة من أمريكا الجنوبية قيل أنى بها منها أولاً»

(٥) حديث كل مسكر حرام أخرجه أحمد بن حنبل والبيهقي وأبو داود والسنائي عن أبي موسى وأحمد بن حنبل والسنائي عن أنس وأحمد بن حنبل أيضاً وأبي داود والسنائي عن ابن عمر وأحمد بن من حنبل والسنائي عن أبي هريرة عن أنس مسعود (الفتح الكبير ج ٢ ص ٣٢٨).

شرف الدين<sup>(١)</sup> مصنعه في كراسة في أيامه، لما وصف الواصف له استكاره ولا أصل له، قال: الموزعي<sup>(٢)</sup> أن صه، أن الإمام شرف الدين استكر في زمانه، بعض أهل ديوان، في اختطاط كلامه وعدم انتظامه<sup>(٣)</sup> فقال لبعض الحاضرين حصرته: ما لهؤلاء هكذا، فقالوا: هذا من جهة القات وهو من غيره من المسكرات، إلا أنهم أرادوا التستير والإعفاء، فقل الإمام شرف الدين: أما إذا كان القات يحصل منه هذا فهو معدود في المسكرات ويحرم أكله، وأمر أن يكتب [ ] إلى أبي الأسفل ببلغ عروسه، والتصريح بتحريمه، فقلعت عروسه، ورأيت حال أمره أشحاره ثم عادت على حالها ولم يستمر أمره بازائها<sup>(٤)</sup>.

ولما وصلت تلك المصنعة<sup>(٥)</sup> إلى مكة المشرفة وتناقلتها الأيدي بلغت إلى يد العارف أحمد بن حجر الهيثمي<sup>(٦)</sup> الشافعي، ف نظر فيها بعين البصيرة والنظر والفكرة، وسأل ويحث، فمنهم من روى له ما حصل معه ميبه الاشتباه، فتخلص<sup>(٧)</sup> معه النظر، إلى التوسط، وهو: أن القات ليس بحرام ولا دليل على الجزم به في الكلام، بل غايته أن يكون من باب ترك ما لا بأس به حذار انتمائه للناس، وبين اختلاف عصره فيه عند ظهور استعماله

(١) هو الإمام المتوكل على الله يحيى بن شرف الدين حكيم اليم سنة ٩١٢ ونوفى سنة ٩٦٥ ورسالة المشرف إليها هي أول بيان رسمي يكتب عن القات من قبل حاكم يمي (نظروا في هذا المجموع).

(٢) هو القاضي العلامة عبد الصمد بن إسماعيل الموزعي من العلبي الموزعي في القرن الحادي عشر وقد طبع كتابه ضمن مشورات وزارة الأوقاف بتحقيق الأستاذ عبد الله محمد الجشي (٣) الإحصاء من ٢٩ الانتظام.

(٤) انظر النص في الإحصاء في دخول ممكة اليم تحت عدالة آل عثمان من ٢٨-٢٩ (٥) يعني مصنعة الإمام شرف الدين المشار إليها سابقاً.

(٦) هو العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر الهيثمي من علم مصر برع في الف وألف فيه المؤلفات العديدة منها تحفة المحتاج شرح المنهاج وغيره توفي سنة ٩٧٣ (٧) أي انتهى إليه نظره

وكتب على مصنفه الإمام شرف الدين مصنفه سماها «تخدير الثقات عن أكل الكفتة والقات»<sup>(١)</sup> وصحح مجرد الكراهة لا غير لتعارض أخبار الآله، واضطرابها عنده:

قال: فلما تعارض الخبران رجعنا إلى الكراهة [ ] وأنه يكون من المشبهات التي من تركها فقد استبهرى لديه كما في الحديث الصحيح «الحلال بين والحرام بين وبين ذلك مشبهات»<sup>(٢)</sup>.

وخالف الإمام شرف الدين في زمانه في تحريم القات، جماعة من العلماء في عصره، منهم ولده العارف عبد الله<sup>(٣)</sup> بن شرف الدين وصوة علي بن أمير المؤمنين<sup>(٤)</sup> وخلاتق آخرون.

ولقد الله قصيدة في القات وخمسها صنوه علي، والشاعر البليغ يحيى بن عوام الصعدي والسيد أحمد بن طاهر وأول قصيدة عبد الله قوله.

أدر غصون يواقيت من القات ربرجديات أوراق وريفات<sup>(٥)</sup>

(١) طبع ضمن فتاوي ابن حجر الكبري وانظره في هذا المجموع.

(٢) حديث الحلال بين من المشترايات ومنق عليه وقد ورد بصيغ مختلفة عن النعمان بن بشير وعمر وسلمان الفارسي مرفوعاً

(٣) هو الأديب العلامة عبد الله بن يحيى شرف الدين ولد سنة ٩١٨ وكان أحد رجال العلم والبحث له عدة مؤلفات قيمة منها شرح نظام المريب وغيره توفي سنة ٩٧٣

(٤) هو أمير الملاحه علي بن يحيى شرف الدين ولد سنة ٩٢٧ وأحد العلم عن والده وأعطاه ولاية المهدي سنة ٩٥٢ ثم حدث سراع بينه وبين أخيه مطهر أدى إلى شقاق كبير وانتهى به الأمر مسموماً سنة ٩٧٨ له من المؤلفات تحريج أحاديث البحر الدحار وغيره انظر مصادر الفكر الإسلامي ص ٥٣

(٥) نبت هذه القصيدة من أشهر ما قيل في القات وقد حذا فيها مصيدة الصبي الحلبي التي يقول في أولها

وقد حمى مسطرها جماعة من أبناء اليمن أوردتهم المؤرخ ريسه في أنفة اليمن الجرد الأول فنظره

وحمسيها من ذكرناه حتى قال عبد الله بن الإمام شرف الدين في قصيدته:

كله لما شئت من دنيا وآخره      وجلب نفع ودفع للمضرات  
وقال في تخميسها أحد الثلاثة المعتمدين قوله:

كل منه مارق مما راق ثم بها      ولا تقل ان مولانا الإمام نهى  
ففي الحياة لمن أضحوا به ولها      وأكله منه قال المرشدون لها [ ]  
تنوير سر اعتكاف الأربعينات<sup>(١)</sup>.

وكان بعض العلماء الوافدين إلى (تبر) على الملك الظاهر عامر بن عبد الوهاب بن طاهر<sup>(٢)</sup> يكي بأبي هريرة<sup>(٣)</sup>، أنكر في أكل القات وأتى بتحريمه، وبلغ الملك عامر ذلك، فقال: أعرضوا كلامه على الشيخ عبد الهادي السوداني<sup>(٤)</sup> ومهما قاله الشيخ، كان هو المعتمد، فلما وصل الرسول إلى الشيخ، قص عليه القصة إلى أن أكملها، فعند ذلك حصل على الشيخ غيرة وحمية<sup>(٥)</sup> بأكل شجرة القات، من غير دليل قطعي ولا قياس شرعي.

وأجاب الشيخ رحمه الله بأن القات حلال، وتحريمه على من أحمر به

---

(١) الأربعينات عبد الصوفية هي خلوة يعتكف فيها المريد أربعين يوماً معزلاً عن الناس مفكراً في ملكوت الله

(٢) هو الملك الظاهر عامر بن عبد الوهاب سلطان، نهى له مآثر عديدة وذكر في التاريخ كبير قتل سنة ٩٢٣ هـ (النور السافر ص ١١٠)

(٣) أبو هريرة المذكور بعنه العلامة إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد الكركي الملقب بأبي هريرة كان من أكابر علماء عصره له ترجمة موسعة في النور السافر ص ١٠١ ووفاته سنة ٩٢٣.

✓ (٤) هو العلامة الصوفي محمد بن علي بن إبراهيم السوداني عرف باسم عبد بهادي كان من شعراء الصوفية له ديوان شعر توفي سنة ٩٣٢ (نظر النور السافر ص ١١٥)

(٥) كذا ولعل هنا سقط من عبد العزيز رحمه.



كامل، إذا ضر شخصاً، فإنه يحرم على ذلك الشخص وحده، لا يحرم على جميع الناس، ولا نعلم بأن القات يتأتى منه ضرر ابنة، بالخبرة والتجربة، عند آكله، فاندحست حجة الحصر وقطعت.

وصحبت العلماء بالأصوات بالنقل والرد عليه ومما قاله شهاب الدين أحمد بن بروي الشاعر هذا البيت من قصيدة طويلة بإشارة من الشيخ رضي الله عنه:

أبا هريرة فقد بان الدليل لنا      فاقصر وإلا فطل السهريات

وقال الشيخ عبد الهادي [

ألا يا أهيل القات هوا إلى القات  
وقولوا لمن لم يات من سوء حظه  
فأوقاتنا طابت بإمام قانتا  
فأهلنا من يجلو الصدى<sup>(١)</sup> عن قلوبنا  
عجيب لشخص ليس يعرف اسمه  
بأي كتاب أم بأية سنة  
ومعشوق سادات كرام الأمة  
وصفاهم مولاهم واجتباهم  
وإلا فإن الصمت للجهل سائر  
ولا مما في دين شرع محمد

وقال في قصيدة أخرى أيضاً قوله:

القات يجلب للأرواح أفراحاً  
ويشرح الصدر من هم ومن كدر  
ويقمع النفس عن كبر وعن بطر  
ويورث القلب تسويراً وإصلاحاً  
حتى يعود نديم الهم مرتاحاً  
وكم سرائر أحيائها وأشباحها

(١) الصدى. العطر وتي معنى آخر العثاة

بمثل هذا حث الأوليا على      دوام مأكله نصاً وإيضاحاً  
 هذا وكم فيه من نفع لأكله      دنيا وديناً فكان للفتك مثلاً  
 وإن تحدد ظلمات الهم مقبلة      ورمت إذهابها فاجعله مصباحاً

[      ]

وكذلك القهوة نقل ابن حجر عن عالم من علماء الحنفية قرداً بالقول  
 بالتحريم، ولم يوافق أحد على ما قال واحتج بأنها مسكرة:

فأجاب ابن حجر عليه وحفظه، فقال المعلوم عدم الإشكال لقهوة  
 الس، قال ابن حجر فقال له ذلك الحمي بل هو أشد من الخمر قال ابن  
 حجر فعجبت من قوله المخالف لغيره مع أن الحنفية قد قالوا بحل  
 البيرة<sup>(١)</sup>.

وأما التس فانه أشتبه على بعض الناس شاته.

فمنهم من قال بكراهيته والأكثر بإباحته.

ومنهم من قال بتحريمه، قالوا: لأنه يحصل لشربه تعير ومكر، وهذه  
 دعوى ما عرفت كالدعوى على القات والقهوة. وقرر بعض علماء الشافعية  
 في رسالة الكراهة واستند إلى أنه إسلق مال فيما لا نفع فيه وإن تركه أولى  
 لقوله صلى الله عليه وسلم [      ] ولا يلعب العبد درجة المتيقن حتى يدع ما

(١) ألف في شأن القهوة جماعة من العلماء كتباً محصورة منها

أثارة الحقنة بحل القهوة لابن ريد

إبن الصغوة بأنفس القهوة للعبدروس

السر المكشوف في مسائل قهوة البون بطول الحموي

صغوة الصغوة في حل القهوة لعبد القادر الصدروس

عمدة الصغوة في حل القهوة للحموي وغيره انظر كتاب (معجم المصوغات المعروفة)

للأستاذ عبد الله الحبيشي ص ٣٥٧

لا بأس به مخافة ما به البأس» أخرجه ابن ماجة<sup>(١)</sup>. ويقول صلى الله عليه وسلم: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» أخرجه النسائي والترمذي والحاكم وصححه<sup>(٢)</sup>. ولتن رائحته فكان مثل الشوم ولأن التن لا يشرب إلا بالنار والنار من أعدائنا.

وإذا تقرر هذه الاستنادات للمذكورين فنقول: أعلم أيها المسترشد أن التحليل ولتنحريم ليس إلى أحد من الخلق وإنما هما مردودان إلى الله تعالى وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم، فما حرموه جرمناه وسكتوا عنه سكتنا عنه وما أحلوه أحللنا وجانب التحليل والتحريم عظيم أمرهما شديد الجرم بهما من غير دليل يستند إليه ولا يقول عليه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذْبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتُفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ لَا يَفْلَحُونَ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup> وقد تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ تَسْأَلُونَ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزِلَ الْقُرْآنَ تَبَدِّلْكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾<sup>(٤)</sup>

فإذا كان كذلك فقد عرف أن القطعيات<sup>(٥)</sup> لا تعارض لأنه يؤدي إلى ( ) تكذيبهما جميعاً، فما بقي، ألا أن نحمل رواية من روى بأشكال القات على نوع منه دون سائره، لأجل ما أنناه لأكلييه فإنه لا يحصل معهم

(١) زاد السيوطي في تخریج هذا الحديث بقوله أخرجه الترمذي والحاكم في المستدرک عن عطية السعدي (الفتح كجرج ٣ ص ٣٥٢)

(٢) يقول العلامة ابن الدبوع في تمییر الطیب من الحیث عن هذا الحديث ص ٧٩ «رواه أحمد والدارمي والترمذي والنسائي وآخرون عن الحسن بن علي به مرعياً وقال الترمذي انه حسن صحيح وقال الحاكم صحيح لإسناده.

(٣) الأبنان ١٦ و ١٧ من سورة النحل.

(٤) الآية ١٠١ من سورة المائدة.

(٥) القطعيات عبد الأصوليين تأتي على معيين أحدهما في الإحتمال أصلاً والثاني نفي الإحتمال الناشيء عن دليل

ذلك وقد اشتهر عندهم، ان نوعاً منه هو الضار يعرف في بلاد الجبامي<sup>(١)</sup> بقرب من بلاد جبلة وفي جبل صير<sup>(٢)</sup>، بقرب بلاد (تغن) في بلاد اليمن، والصبر فيه من نسه أي دمه<sup>(٣)</sup> بخرج، فيحصل نوع من الشاف<sup>(٤)</sup> لا من السكر إذا أكثر منه، مع أن كاتب الأحرف لا يجد من أكله شيئاً من ذلك المدعى فيه من السكر أصلاً، وإنما فيه سرودة مما يستدعي الماء، ولنا ثبتت البلاد المحلوة<sup>(٥)</sup>.

ورأيت<sup>(٦)</sup> [ ] في ورقة قديمة لبعض المعارفين يقول فيها نها شجرة مباركة وأنها ترق القلوب وإن أصلها من الحبشة وكانت تسمى طبع باللغة الحبشية، ولذلك أسلم النجاشي لأن من شأنها رقة القلب أنتهى كلامه.

ثم إن القات ذكروا أن فيه منافع عظيمة لأهل الانقطاع فإنه يقلل شهوة النكاح لأجل سلبه للمني، وخروجه بغير شهوة فيقل بسبب ذلك داعي الشهوة، ويبقى صاحبه طارح القلب عن التعلق بالنكاح، فمع هذا بأي وجه يقال أنه محرم، والأدلة إنما دلت على تحريم المسكر، وما فيه ضرر من

(١) سية إلى جبال قرية في حصن جمر من وادي العلي

(٢) صير من أشهر جبال اليمن عرف المحصورة الثمة وهو يفتح الصناد وكسر الماء يقع في سطح محدودة الشمال مدينة تمر وعطي جوانبه الرراعات المختلفة قلت ولأحمد مؤلف في فصل حل صير أسمة مرة المغير في فصل جبل صير (مطبوع)

(٣) كما ولعله يريد وترته

(٤) أصل من الشف وهو السحاب يقال شفت العبير أي نصب ماؤه

(٥) في معتنا ثبت هذا في البلاد المحلوة، والله أعلم.

✓ (٦) خلق أحد العلماء السابقين من عصر المؤلف - وأظن في الغالب حميد المؤلف العلامة

يحيى بن مطهر بن إسحاق لوجود الشبه بين خط المذكور والتعليق يقول

«يحيى لم يحسم أنه قد حصل الاتفاق على حصول تغير في بعض أنواع القات بلا ريب فصار مظنة مع أن الأصل الإباحة إلا أن هذه العضلات بسواج كثيرة من أهل الدين من مقرراتها ويحسم كثير من أهل الأمر من أظهارها في مقاماتهم حتى العمال المنظمة كالغيبه حتى الأسى عند الإمام المهدي العباس بصحاء فإنه كان يظهر بمقامه الشا»

السمومات لا غير ذلك من الأشجار التي لا ضرر فيها، فإنها مباحة، لأن أصل الشجر الإباحة بالاجتماع، لا يحرم منها شيء إلا ما هو مسكر أو ضار، وقد بين الأطباء في كتب المفردات ما فيه ضرر، وما هو مسكر، كالأميون والجوز الهندي والشهدانج ويسمى القنب<sup>(١)</sup> وهو الحشيش [الذي يعبر حتى دخان الحشيش هذا المسمى في كتب الطب القنب بماه مغير، وكذلك البسج<sup>(٢)</sup>، وماه مخدر مخذل [ومثله الأميون]<sup>(٣)</sup>، وهذا جميعه حرام لحصول الإسكار والتفتير والإضرار.

وقد ذكر الأطباء أشياء من المضرات والمسكرات حتى أنهم ذكروا أن المسك والعنبر يسكر لمن أكله<sup>(٤)</sup>.

وأما الضرر اليسير، مع اختلاف الطبائع، فلا يقتضي التحريم أصلاً، دليله العسل فإنه يحصل للمحرورين، أهل الصفر منه ضرر. وأكل الشعير لمن لم يعتده، يحصل منه النفج<sup>(٥)</sup> وغير ذلك كثير.

وأما الاحتجاج، بأن التن لا يصلح إلا بالنار، والبار من أعدائنا فحجة واهية، لأنه يلزم، في سائر الطعامات، فإنها لا تصلح إلا بالبار فيلزم تحريمها، أو كراهيتها، ومعلوم خلافه، وكذلك التدخين بالعود الهندي.

(١) يقول الملك المظفر الرسول والقنب ويقال له القنب الهندي نبات يسكر جداً إذا تناول منه

قنودهم انظر المعتمد ص ٤٠٩

(٢) في المعتمد ص ٣٦ والسج تحرك جنوباً وشمالاً ويجب أن يحسب معاً

(٣) من هامش المخطوطة.

(٤) علق المؤلف على قوله هذا في هامش المخطوطة بقوله

«وكذلك التناول مع حره يسير من الكلس أي التوردة ذكر في مفردات ابن اليطار وما لا يسع

الطيب جهده، أنه يقوم مقام الحمر وغير ذلك من المسكرات» قلت كثير من الساس

يستعمل هذه العادة ولا يظهر عليه شيء من السكر والله أعلم (محقق)

(٥) النفج بالنون وانفاء الموحد - في عامته أهل اليمن هو البثور

قال صاحب الرسالة وكلامنا ليس لنفس الشجرة، إنما كلامنا في شرب دخانها، فإنه يلزم أن يفتح فاه [ من أعلى التنور، إذ لا فرق، وهو يقال له هذا حجة علي بن حوازي شرب الدخان لأن فتح القم له في أعلى التنور جائز بالإجماع، فلا فرق بين دخان ودخان.

ومنهم من قال التن فيه مفسدة لأنه يشعل عن أوقات الصلاة، ولأن إذا سقطت الحجرة على الفراش مع الشاربين له يلعن التن فهو ملعون، وحوايه أنه لا يشغل عن الصلاة، إلا أن يكون التارك للصلاة من الغفلات<sup>(١)</sup>، الذين يتساهلون فيها، ويستقلونها فهو يتركها سواء شرب التن أم لا، وأما لعن التن فلا عرة به؛ فإنه كثير من العامة يلعنون أنفسهم، ودوابهم، حال حرائثهم وعملهم ويسخطون على أنفسهم، وأهلهم ودوابهم وأهل مواشيهم، فهذا جاري مع الجهال من عامتهم، ظاهر فيهم على أنه ليس كل حرام يجوز لعنه، وشمه، لأجل تحريمه لأنه جماد، فلا يجوز لعن الميتة ولا لعن النجس كالكذب [ ونحوه بالإجماع، فكيف يعن ما لم يثبت تحريمه، وقد ورد<sup>(٢)</sup> النهي من النبي صلى الله عليه وسلم في غير ما حديث.

وأما قوله لتن رائحته فكان كالثوم، نجواه أن الثوم غير حرام بالإجماع، فيحب أن يكون الفرع مثل الأصل، الملتصق عليه في الكرامة لمن يحضر صلاة الجماعة لا غير، على أن رائحة التن لا تن فيها كتن الثوم.

(١) السعيات.

(٢) أحاديث النهي عن اللعن كثيرة ومواترة منها.

١ - حديث لا يلعن حيواناً

٢ - وحديث أوصيك أن لا تكون لعناً

٣ - وحديث لعن المؤمن كفتله.

٤ - وحديث أن المنة إلى من وجهت إليه وإلا يقال لها أرجعي من حيث جئت

إذا عرف هذا فإن اتس المعروف عند شاربيه عديم السكر وعديم الضرر، مع كثرة من شربه وتعاوده، فصَحَّ كذب من قال أنه يحصل منه السكر إلا أن يصادف علّة، ولهذا فإن من دخل الحمام يشور معه بسبب البخار السومة<sup>(١)</sup> والعشية، وكذلك عند الحجامة والفضادة في بعض الحالات لا سيما عند الامتلاء، من أثر الطعام، فكذلك شرب التبن، يجصل مع بعض الناس، إن أتفق نادراً لمن شربه [ على الريق، قبل الطعام، فليس ذلك بعلة في التحريم، والأدلة إنما دلت على تحريم المسكر أو الضار، كما سبق تقريره، لا ما عذاه وإلا لزم تحريم كثير من المباحات، ولا قتال به، والسكر قد عرفت حالته، فإنه ما يحصل به من محامرة العقل وثقله مع عريضة، وإفساد، وقلة حياء ونقص عقل، وإقدام على المحظور مع طرب، وحدة جسم<sup>(٢)</sup>، وغير ذلك ولذلك يسمى الخمر خمرًا لمخامرته العقل، وهو منتهى في التبن والقات بالضرورة، فإنه لا يوجد شيء من ذلك، ومجرد الغشيان والسومة، الحاصل، فهو عارض على المعتاد، أو نحو ذلك وكلما رادوا من المباح الحلال على القدر المعتاد، يحصل منه نحو ذلك فليس هذا بعلة في التحريم.

ومهم من يحتج على تحريم التبن بقوله تعالى: ﴿وحُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾<sup>(٣)</sup> قال هو خيث، وجوابه أن الآية مجملة لا يحتج بها إلا بعد البيان للخبائث، ما هي؟ وقد بينها صلى الله عليه وسلم [ فقال الله، مع بيان الله تعالى في بعضها في بيان الله تعالى كمثل تحريم الميتة، والمتردة، ولحم الخنزير<sup>(٤)</sup>، ونحو ذلك، مما ذكره الله في كتابه، وبيان

(١) السومة في هامة أهل اليمن هي الإغماء أو العشي

(٢) كذا يقرى جسم وحسم لأن المعطوطة غير معجمة كما أشرد فيم سبق فيحقق

(٣) الآية ٥٧ سورة الأعراف

(٤) إشارة إلى قوله تعالى في أول سورة المائدة ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله والمحتقة والموقودة والمتردة والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيت وما دبح على النصب﴾ الآية

السنة مثل تحريم كل ذي ناب من السبع ونحوه<sup>(١)</sup>، ثم إن دعوى استنباط التثنية مكابرة فليس من المستنبطات، ثم إن سلم فالعبرة باستنباط الأكثر كما عرف، والمستنبط إنما هو من لا يعتمد على قوله لأنه ادّعاء، ولم يعرف شربه، وإنما هو استنباط عادته المألوفة معه، فإنه لما لم يعنده، تخيله خبيثاً، من الضرب بالوهم، والظن الكاذب، ولو أنه استعملها لصارت عنده طيبة فكيف يقلب الخبيث طيباً، هذا محال.

وقد أخبرني الشيخ محمد بن حسن الملا الحساوي<sup>(٢)</sup> الحنفي عن جده مفتي بلاد الحسا أنه جعل في التحريم للثنية مصنفة فسألته، ما الذي أحتج به فقال: إن الثنية متولد من النار وأكل النار وما ولد منها حرام، كأكمل الرماد، والدخان منها فقلت: يتقضى بالبحور بالعود الهندي، فقد بينت جوازه، وفعل النبي صلى الله عليه وآله [ وهو دخان<sup>(٣)</sup> ] يستعمل، وقد يدحل في الفم والأنف حتى يتصل بالجوف حالة البخور، ثم إن أكل ما تولد من النار غير مسلم تحريمه، وإلا لزم في جميع الطعامات المعقودة بالنار، لأنه لا بد من اتصال أجزاء الدخان والنار به، ومعلوم خلافه.

قال المذكور. الرماد حرام قلباً له لأنه ضار ويلحق به أكل التراب وأكل التراب حرام، قد جاء في بعض الأخبار النهي عنه<sup>(٤)</sup> وبيان مضرته.

(١) مثل أحاديث حكم لحم الضبع وحمر الوحش وتحريم كل ذي ناب ومجلب انظر صحيح البخاري الكتاب ٧٢ الأحاديث ٢٨ و ٢٩ ومسلم الكتاب ٣٤ الأحاديث ١٦٠١١ وغيرهما  
(٢) سبه إلى الإحصاء مدينة بالعرب من البحريين أول من عمرها أبو طاهر الحناني ١٣ (انظر مرصد الإطلاع ج ١ ص ٢٦).

وقوله صلى الله عليه وسلم تحمة الصائم الدهن والمجمرة ولحديث ابن عمر كان إذا استجمر بالألوة عبر مطرأة وبكافور يطرحه مع الألوة ثم قال هكذا كان يستجمر رسول الله صلى الله عليه وسلم (انظر صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٠٢)

(٤) قلت ولأحد العلماء مؤلف في تحريم أكل التراب أسماء وصيغة الأحياب عن أكل التراب انظر معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي ص ٩٢ وسياقي حديث أكل الطين حرام.



ثم إن ما سمي من المأكولات والمشروبات إلّا ويضر كثيره، فإن  
الشيخ الزائد يورث التخمة فيهلك الأكل، وخير الأمور أوسطها مما هو في  
الأصل مباح، فلا وجه لما ذكره، من حصول محرّد مطلق الضرر، إن  
اتفق وإنما العلة في التحريم السكر والضرر، فالمسكر تحريم قليله وكثيره  
بالنص، كذلك الضار، فلا يحرم منه إلّا ما بلغ إلى الضرر، لا ما دونه كما  
هو مقتضى [ الإدلة ].

وقد سئل السيد لعارف محمد بن عز الدين<sup>(١)</sup> المفتي عن التّن لما  
ظهر في زمانه، فقال في جوابه: إذا لم يكن فيه إسكار فهو حلال من غير  
إشكال.

والخبر الذي روي فيه عن القاموس<sup>(٢)</sup> لا أصل له، والله أعلم انتهى  
كلامه.

قال الشيخ محمد بن حسن لملا الحساوي الحنفي: لما أجت عليه  
بما تقدم ذكره، وثبتت عن التّن إسكاره وضرره، فقال: التفتير والغشيان قد  
يحصل لبعض من شربه إذا شرب على الريق، وإذا كظم دحانه ولم ينفخه من  
فمه.

وجوابه أن ذلك ليس بمقتضى للتحريم، لأنه ليس من السكر، الذي  
ينتأبه الطرب والعريضة والإفساد، إلّا مجرد غشيان [على أن من شربه على  
الريق، لا يحصل معه، ما ذكره أصلاً، إنما يحصل إذا كظم دحانه ولا  
ينفخه ولا يحصل، إن حصل شيء من نسبة السومة يحصّه تنن من سرع<sup>(٣)</sup>

(١) هو العلامة الكبير محمد بن عز الدين بن محمد الشهير بالمفتي أحمد العلم عن جماعة منهم  
علي بن أحمد الصعري وأحمد بن علان لبكري وغيرهما ومن مؤلفات والبر الساري

ترقي سنة ١٠٤٩

(٢) يعني به كتاب القاموس المحيط للمجد الفيروز آبادي (في اللغة).

(٣) برع مدينة في اليمن وجبل مشهور بالشرق من مدينة الحديدة بمسافة ٦٠ كلم وهو ناحية

مستقلة من أعمال لواء الحديدة.

منه في اليمن الأسفل (البقاري) <sup>(١)</sup> الذي من وادي بقار بنواحي لحج ، فأتى  
سائر التين الحميري وغيره ، فلا يحصل منه شيء أصلاً ، كذلك الفات  
الجياحي <sup>(٢)</sup> ، فذلك مقصور في الكظم ، وفي حالة الكظم للدخان ، فيتوقف  
ذلك عليه وفي سائر الطعومات إذا زادت ، وكما في الدخان الكثير ، إذا كثرت  
في المنزل ولم يجد متنفساً ، فإنه يهلك صاحبه

قال بعضهم . إن التين يرى من يشربه بختفي [ ] وشواري عن  
نظر من يحسن منه نهيه ، كما يتواري العاص في عصيانه ، وجوابه : إن هذه  
علة عابثة لوجهين أحدهما : أن تلك المواراة ، ليست لتحريمه بل لأجل  
نحريج بعض أهل الأمر عن شربه ، والثاني . أن الأكثر لا يتواري فقد صار  
شربه جهلاً .

ومنهم من يحتج أن صاحب لا يزال مقبلاً لقصبة <sup>(٣)</sup> ضحى  
وعشيا ، ولأجل أن اسم انبي يجعل فيه التين (بوري) <sup>(٤)</sup> مشتق من لبوار  
صاحبه بائر ، وأجيب بأن وقوعه في الفم ، ليس بتقبيل أصلاً ، وإنما هو  
يشرب كما يشرب الماء من رأس الإنا ضحى وعشيا ، والألزم المحتج في  
شرب الماء ، وهو خلاف المعلوم [ثم إن العقل ليس له مجال في التحليل  
والتحريم أصلاً وإنما التحليل والتحريم للشرع] <sup>(٥)</sup> ، وأما اتفاق اسم  
(البوري) وأنه يلزم منه ما يلزم من الاشتقاق بأن صاحبه اسمعق يشربه يكون  
بائراً ، فليس بحجة لأن الأسماء لا تعلل

هــ

(١) تعرف الآن بأرض القري بالقرب من مدينة الخرطة من جهة الشرق بحج أنظر (معدية  
الرمي في أخبار ملوك لحج وعند ص ١٩ .

(٢) ما بين المعقوتين ريادة من هاشم المحطوطة بخط المزيل رحمه الله

(٣) يعني قصة المداغة (البارجيله) .

(٤) سبق شرحه ، وروى صاحب محيط المحيط والبورية قصة من الحاسن معظمة الرأس يصح  
بها (الصحيح)

(٥) ريادة من هاشم المحطوطة (بالمزيل)

ثم ان (البوري) <sup>(١)</sup> ليس باسم دم [ فقد يقال بضاعة فلان بائرة وليس بدم له ، ، على أن (السوري) في اللغة اسم للحصير المنسوج الذي يفتش ، يلزم أن لا يجلس عليه ، لأنه يلزم أن من جلس عليه أن يكون بائراً ، وهذا مخالف للمعلوم <sup>(٢)</sup> ، فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الحصير كما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم دخل بعض البيوت فصلى على حصير <sup>(٣)</sup> طال ما لبس الحديث [وفي سنن أبي داود عن أبي سعيد الخدري قال رأيت واثلة بن الأسقع في مسجد دمشق بصق على البوري ثم مسحه برجله ف قيل له قال لأنني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ، يفعله انتهى . قال الشيخ ابن رسلان <sup>(٤)</sup> في شرح سنن أبي داود ، والبوري هو الحصير ]

ومنهم من احتج بالحديث الموضوع الذي روى عن القاسوس ، نقل عن السيد محمد بن علي الحوثي المعروف بابن عثيش ، وهذا السيد كان على رأس الألف ، وأدرك سنة ظهور هذا المتن ، فحكى المذكور أنه وجد في كتاب القاسوس المحيط بعلم الأنام أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها تخرج شجرة في أرض اليمن ، آخر الزمان [ يسمى في لسان الفرس تنلق وفي لسان الترك تن أي دخان ، يستعملها الجهال شرباً وليس لهم دليل في ذلك إلا لهواً ولعباً ، وقد كان ، وجدت في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي عنها ، وذكر أنها تورث العفلة عن ذكر الله

(١) في القاسوس والبارية والاريا والباري الحصير المنسوج من القصب (معرب)

(٢) قلت ومنه قول الشاعر الحسن بن جابر الهبل المتوفى سنة ١١٧٩ معرضاً بأجعل البوري يعني المداعاة

(٣) ومنه حديث ميمونه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وإنما حذاه وكان يصلي على حمرة وفي حديث أبي سعيد الخدري وكان يصلي على حصير يسجد عليه انظر صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٢

(٤) هو العلامة أحمد بن عبد الله العمري له مزيلات منها العريد وغيرهاتوفي ٨٢٢

تعالى ، وتقل الإيمان في قلوب المؤمنين ويقع على القلب من دخانها مشاة سوداء ، ورق تلك الشجرة مثل آذان البغل ، انتهى ما ذكره بلفظه .

فهذا لا يصح كما ذكره السيد محمد بن عز الدين المفتي ولأنه ناقض أوله آخره ، لأنه قال يخرج شجرة آخر الزمان ، وقال في آخره ، وقد كان وجدت في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأكذب الراوي كلامه بكلامه ، فقاتل الله من يفترى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففي الحديث المتواتر الذي أخرجه مسلم أول صحيحه وغيره ، عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال . من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار<sup>(١)</sup> وقد ذكره السيوطي في الأحاديث المتواترة<sup>(٢)</sup> .

وهذا لحديث قد دخل واضبعه تحت الوعيد [      ] فيه ، مع أن في لفظة تنافراً ليس هو من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يوجد في شيء من كتب الحديث ولا غيرها ، مما ثبت فيه طريق يعمل بها والقاموس لذي ذكره لم يوجد فيه أصلاً .

وقد ذكر الفقيه العارف مهدي بن عبد الله المهمل<sup>(٣)</sup> أنه نسخ القاموس ، من أوله إلى آخره ، وهو حاضر الحسن في مراعاة أن يجيء هذا الحديث الموصوع في التمس المعزول إليه فلم يجده ولم يره من أوله إلى آخره .

ومنه أنه قال يحرق في أرض اليمن وهو لم يخرج من أرض اليمن ،

---

(١) انظر باب التحدير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم ج ١ ص ٦

(٢) يعني به كتاب الموائد المكاثرة في الأحاديث المتواترة تأليف العلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ (وهو مطبوع)

(٣) هو الفقيه العلامة المهدي بن محمد بن عبد الله المهمل السائي الشرفي أحد من العلامة الحسين بن محمد بن القاسم وعن المتروك على الله سبحانه وغيرهم توفي سنة ١٠٧٠  
انظر (مدح البدر الطالع ص ٢١٧)

بل من غيره على يد الحكيم السابق ذكره، من الغرب الحوان، أو من الهند  
ثم وجد في بعض البلاد.

ومنه أنه قال: قد وجدت زمن النبي صلى الله عليه وسلم ونهى عنها،  
ولو كان كما ذكره لما جهل روايته جميع المحدثين ورواة السنن والأخبار.

وقد روى هذا المروي المحكي وعري إلى (المقنع)<sup>(١)</sup> للسيد محمد  
الغزالي، وليس الغزالي سيّداً، بل هو عربي<sup>(٢)</sup> [ مشهور اسمه  
محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي صاحب «إحياء علوم الدين»<sup>(٣)</sup>  
و«الوسيط»<sup>(٤)</sup> في فقه الشافعي و«لمتصفى»<sup>(٥)</sup> في أصول الفقه و«المقاصد  
في أصول الدين»<sup>(٦)</sup> وغيرها من المصنفات.

ورأيت في سائطة ورقة، في بعض الكتب، يقول فيها ما لفظه:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا هريرة يأتي أقوام، في آخر  
الزمان يشربون الدخان، ويقولون هم من أمتي وليس هم من أمتي، وفي  
بعض أخبار أنهم من أهل الشمال، وهو شراب الأشقياء وهي شجرة مرة  
حلقت من بول إبليس أنه ليس لك عليهم سلطان، إلا من اتبعك من  
الغافلين، والمراد بهم الذين يشربونها، وهم الغافلون، وقوله تعالى حين

---

(١) يعني كتاب «المقنع» وليس لغزالي مؤلف بهذا العنوان والله أعلم انظر على سبيل المثال  
كتاب ومؤلفات الغزالي، للدكتور عبد الرحمن بدوي.

(٢) بل فارسي وفي نسخة الطوسي من قرى خراسان.

(٣) اختصره الإمام يحيى بن حمزة في التصفية وقد تكررت طبعاته أقدمها سنة ١٢٦٩ هـ، انظر  
مؤلفات الغزالي لبديوي ص ٢١٢.

(٤) من كتب الغزالي الفقهية المهمة عليه عدة شروح وقد طبع أخيراً في مجلدين.

(٥) طبع سنة ١٣٢٢ في مجلدين (المصدر السابق ص ٢١٧).

(٦) هو المعروف بمقاصد العلامه طبع سنة ١٣٣١ هـ.

خالف أمر ربه فقال له ﴿أهبط﴾<sup>(١)</sup> منها فإنك رجيم وإن عليك اللعنة ﴿عدهش وحار من خوف ربه فسأل مسكراً أهل لذيبي فلم يدر ما يقول، فعند ذلك بال إبليس ، فحلقت من سوله ، فكيف من شرب بول الشيطان، وقال عليه الصلاة والسلام [ حين سئل عن زرعها وغرسها ونقلها من بلد إلى بلد لعن الله زارعها وناقليها، ونادق ثمنها، وعارسها ملعون ، وهي أشد من الحمر، لأن الحمر كان أحل في الإسلام إلى سبع سنوات إلا هذه الشجرة، فانها لم تحل في الإسلام، ثم قال سأحره. هذا منقول من تفسير المقفع، انتهى بلفظه الحرف بالحرف. وهذا باطل موضح لا أصل له ولا يعرف هذا التفسير، ولا صاحبه ورواية المعجور لا يعمل بها، مع إنا بحثنا في كثير من كتب الحديث الجامعة، والمسانيد الواسعة، من الست وغيرها من الزوائد ، فلم نجد هذا ولا ما يقاربه فقاتل الله المفتري للكذب على رسول الله ما لم يقه.

ومما يدل على بطلانه أن قوله به: ويقولون هم من أمتي وليس هم من أمتي، مشكل لأن العاصي والشارب للخمر، لا يخرج بذلك من أمته صلى الله عليه وسلم ولا من الإسلام بالإجماع [ ولا غيره بخلاف الخوارج، وهذا شاهد من لفظ هذا المروي الباطل، يدل أنه لا أصل له، ثم إن هذا المقنع أن أراد به الذي ذكر في النسبة الأولى، أنه للسيد محمد الغزالي، ففيه ما تقدم من الكلام.

وأما التحليل بأن هذه الشجرة أصل نباتها من بول الشيطان ، يعود بالله منه، وأنه سال ونبت التين منه، فليس بعلّة في التحريم، إن فرضنا صحة

---

(١) كذا والآية في القرآن قوله تعالى في سورة الحجر الآية ٣٤ وسورة ص الآية ٧٧ ﴿فأخرج منها فانك رجيم﴾

الخسر، كان كما رواء صاحب حياة الحيوان الكبرى في شجرة القنب حيث قال ما لفظه: <sup>(١)</sup>

حكى ابن آدم عليه السلام لما غرس الكرم جاء إبليس فذبح عليها طاووساً فشربت دمه فلما طلعت أوراقها <sup>(٢)</sup> ذبح عليها قرداً فشربت دمه، فلما طلعت ثمرتها، ذبح عليها أسداً، فشربت دمه، فلما انتهت ثمرتها، ذبح عليها خنزيراً، فشربت دمه، فلماذا شارب الحزير، تعتريه هذه الأوصاف الأربعة، أنه أول ما يشربها، وتندب في أعضائه، يزهلونه، ويحس كما يحس <sup>(٣)</sup> الطاووس، فإذا حاءت ماديء السكر، لعب وصفق ورقص [ ] كما يفعل القرد إذا قوي سكره جاءت صفة الأسد فيبعث ويعربد ويهذي بما لا فائدة فيه، ثم ينقبض <sup>(٤)</sup> كما ينقبض الخنزير ويطلب النوم وتحل عرى قوته، انتهى كلامه <sup>(٥)</sup>، وشجرة الكرم تسمى العنب.

إن قيل كيف حرمت ثم أحلت في الدنيا؟

قيل له من باب السخ وهو جائز في الشرائع، ولذا كان صلى الله عليه وسلم يأكل العنب، وجميع الأنبياء، وإنما المحرم في الدنيا حمرها، وخمر كل شجر سواها مما يخمر التمر ونحوه، والله أعلم.

ثم أيضاً أن بعض أشجار تنبت من عين النجاسة، مثل الخلال <sup>(٦)</sup> المعروف، فإنه ينبت من قرون البقر الميتة في البلاد الحارة السوية، ولم يكن ذلك محرماً نجساً، وكذلك ما يعتاد بين الذرائع والأشجار من وضع

---

(١) انظر حياة الحيوان للتمهيري ج ٢ ص ٨٨ (مادة طاووس).

(٢) حياة الحيوان «ثمرتها»

(٣) في حياة الحيوان يحس بالود.

(٤) الحيوان «ينقبض».

(٥) انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٨٨ ط بولاق.

(٦) هو شجر الأدر

السرقي<sup>(١)</sup> من العائط والروث، زكّاهما بذلك، مما أجمع على جوازه الأمة وهي الروث ويستمد حال وصفه منها.

وللمعقبه العارف عبد السلام بن عبد الملك التزيلي سؤال سأل به ابن مطير<sup>(٢)</sup>، عن التّن فقال في قصيدة منها قوله [ . . . ]

|                              |  |
|------------------------------|--|
| ما قول مولاي غوث الشام وليمن | بحر المعارف بلا علامة الزمن                |
| فتى مطير علي الخبير لأبرحت   | سحب التحية ثانية بكل هني                   |
| في فتنة عمت الأفاق أجمعها    | تهافت الخلق في دُخ <sup>(٣)</sup> من التّن |
| عرفت أن الذي لا ضرر يعقسه    | فهو لمصاح أو المكروه للفظن                 |
| وكل ذلك يا ذا الهمم فيه عني  | لكسها وردت عميا من المحن                   |
| إذا أتاه ذاك في الصيام فهل   | يصان شهره الرضي عن وصمة البرن              |

إلى آخرها فأجابه العارف علي بن محمد بن مطير، بقصيدة طويلة منها قوله:

|   |                              |
|---|------------------------------|
| أما سألت وأنت الحبر عالم <sup>(٤)</sup> | عن عالم أركسوا في فتنة التّن |
| فإنهم كالكارى في محبته                  | تسقيهم نظرا صهبا من الدون    |
| نسلم بحل وإن الأصل ذاك فمما             | كل المصاح ممدوح على سنن      |
| حرام أعزوه <sup>(٥)</sup> فيما دونه نبت | وهي الحرام أو المكروه للفظن  |

(١) السرقي هو السرجين بالجيم ، الربيل بالمدية

(٢) ابن مطير المذكور هو العلامة علي بن محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن أبي القاسم بن مطير الحكمي ولد سنة ٩٥٠ وأحد من عبد السلام النريل المذكور هـ وعن الأيمن بن إبراهيم بن مطير وغيرهم ومن مؤلفاته «لائحق» و«النيلاج على المهاج» وكشف الثقات في الحو وحلاصة لأخرى في تعليق الطلاي بالأبرار وغيره توفي سنة ١٠٤١ دملحق البدر الظالم ص ١٧٦.

(٣) هو الدخان

(٤) المذكور هو شيخ ابن مطير كما أسلف

(٥) كلمة عامصة في الأصل



إن الدخان لعين لا بليت بها      لكن افطاره لبصائمين ثني  
لأنها لم ترد في بابة<sup>(١)</sup> لهم      كما تفيدوناه يا أبا حسن  
وشم ما ريحه يأتي الدماغ فعل      كره على راي ذي علم وذي بصر  
إن الذي خالفوا آداب صومهم      فإن خالفهم عن صومهم لغني

إلى آخرها ثم تبعها الشيخ أحمد بن علي مطير<sup>(٢)</sup> بقصيدة مثل ما  
ذكره والده فقال من جملتها قوله :

لا تحسن نسبة البوري يا أنثي      للبوار إلا لمعنى صح للفظ<sup>(٣)</sup>  
هذا وليس حراماً مثل ما علمت      تلك القواعد ان علمت فاستبين  
ولا تفطر أهل الصوم ان شربوا      مكان استيتا من ذلك الأجبن  
أذاك لا شك مكروه كما ذكروا      المحققون لشهر الصوم ان يحن  
فه أدوية صحت تجاريها      وقد تكلمت فيها قل بالحسن

إلى آخرها، والشيخ أحمد نظري عدم فطر الصوم، إلى أنه من  
حملة الدخان، والدخان غير مفطر، كما نص عليه العلماء، لكنه استدرك  
ذلك الإطلاق المحققون؛ قالوا التثني يخرج، في حملة دخانه أجزاء  
متصلة<sup>(٤)</sup> مطرة، ليست محرد الدخان لأجل ( . . ) واتصاله بالفم  
 واجتماعه، في القصبة، فيخرج أجزاء الصدر معه بخلاف الدخان الفاتش،  
يتلاشى في الهوى، فلم يكن مفطراً، فيحرم شربه ولا تصادم على كل حال  
والذي قد أفاده هؤلاء الثلاثة، مثل ما ذكرناه، من الكراهة له لا

(١) البابة عند الفقهاء الوجه أو النوع يقال هذا ليس من بابته أي من نوعه

(٢) هو العلامة الجليل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن مطير أخذ عن والده المذكور  
سابقاً وسرع في عدة علوم من مؤلفاته سبل الصعب والروص الأبيق ونظم كتاب الأزهار  
وشرح غاية السؤل وله رسالة في إحصاء حديث افتراق لأمه توفي سنة ١٠٦٨ انظر مصادر  
العكر الإسلامي في اليمن ص ١٦٣

(٣) كذا وفيها رحاب

(٤) الكلمة داخلة في حامية الكتاب وأثبتها بالمعنى والله أعلم

التحريم، إذ لا دليل عليه، وهو أوسط الأقوال ولا يخفى على العلماء الرجال، فإن الحلال بين والحرام بين، وبين ما ذكر مشتبهات، لا يعلمهن كثير من الناس فمن ترك [ ] المشتبهات فقد استبرأ لدينه الحديث<sup>(١)</sup>، مع الجزم بالإباحة وإنما فيه مجرد الكراهة، لا غير، لعدم<sup>(٢)</sup> والانتفاع به على حد الانتفاع بغيره والله أعلم

قال ابن حجر الهيثمي في جواب سؤالات ما لفظه: وأصل السؤال فيما ذكر من حرمة إدارة القهوة على هذا: كتب صرح به في إدارة السكنجيين<sup>(٣)</sup> وغيره وكيفية الإدارة على ما يتعارفها الناس، واحتلفوا بتلك الكيفية، حتى قال بعضهم: إنها تختلف باختلاف الأخلاق، وقال بعضهم أنها لا تكون إلا بقدح واحد، وقال بعضهم أنها لا تكون غالباً إلا مع نحو رياحين، ومأكّل وغناء مخصوص، وآلة مطربة، وقال بعضهم لا بد مع<sup>(٤)</sup> من ساق مخصوص وكيفية لوصح أنثره<sup>(٥)</sup> لذكر يفرغ في كأسها، وقد أشاروا إلى بعض ذلك قالوا أنها تكون قدح مع كلمات بتعارفها الشرية بينهم، ويؤيد قوله تعالى: ﴿يَتَنَارَهُونَ فِيهَا كَأْساً لَا لَغْوٌ فِيهِ وَلَا تَأْنِيمٌ﴾<sup>(٦)</sup> بخلاف الخمر أي فانهم يديرون فيها الكأس على غاية من اللغو والإثم، والكلمات الفصيحة المتعارفة بينهم، فإذا أديرت القهوة انحدثة الآن كهيئة إدارة الخمر حرمت إدارتها وإلا فلا، وأما شربها فهو جائز بشرطه سواء أديرت كذلك أم لا فتلك الكيفية التي للخمر ليست محرمة لأجل الشربة، وإنما هي محرمة لتلك الأفعال المحاكية لشربة الخمر، وليس مطلق الإدارة حراماً اتفاقاً، فقد

(١) حين تحريمه في تعالينا السابقة فانظره.

(٢) كلمة مبهمة

(٣) السكنجيين شراب معروف سرته وانكبين بالفارسية ومعناه خل وعسل ويراد به كل حامض

وحلو

(٤) كذا

(٥) كذا

(٦) الآية ٢٣ سورة الطور

أدير اللبن في حضرته صلى الله عليه وسلم وأصحابه في مسجده الشريف<sup>(١)</sup>، وأما تسميتها قهوة فهو لا يقتضي تحريمها لأن الأسماء لا يقتضي نسبتها، وتلك الإدارة إنما حرمت لاستلزامها التشبه بالعصاة، ومن تشبه بقوم فهو منهم انتهى كلام ابن حجر [ ].

ومن الحجج على العفو عن هذه المذكورة جملة، قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ أَنْ تَبْدَ لَكُمْ تَسْأَلَكُمْ وَأَنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حَتَّى يَنْزَلَ الْقُرْآنُ﴾<sup>(٢)</sup> لذلك عفا الله قال السيوطي في (الدر المنثور)<sup>(٣)</sup>، أخرج الشافعي وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وابن المنذر، عن سعد بن أبي وقاص قال كانوا يسألون عن الشيء هو لهم حلال فما يزالوا يسألون حتى يحرم عليهم فإذا حرم عليهم وقعوا فيه.

وأخرج ابن المنذر عن سعد بن أبي وقاص قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم المسلمين في المسلمين حرصاً<sup>(٤)</sup> من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته [قلت ومثله أخرج مسلم في صحيحه<sup>(٥)</sup> في باب ذكر فضائل النبي صلى الله عليه وسلم وعدد أسمائه]<sup>(٦)</sup>.

وأخرج ابن جرير وابن المنذر والحاكم وصححه عن أبي ثعلبة الحاشي، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله حدّ حدوداً فلا

(١) حديث إدارة بنسب عن أنس بن مالك قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بنسب فد شيب بماء وعن بنيه أعرابي وعن يساره أبو بكر فشرّب ثم أعطى الإعرابي وقال الأيمن فالأيمن انظر باب استحباب إدارة الماء واللبن في صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٠٩

(٢) الآية ١٠١ سورة المائدة.

(٣) انظر الدر المنثور ج ٢ ص ٣٣٦

(٤) في الدر المنثور جرماً (وهو بصواب)

(٥) صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٣٥.

(٦) زيادة من هامش المخطوطة.

تعتدوها وفرض لكم فرائض فلا تضيعوها وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وترك أشياء من غير نسيان<sup>(١)</sup> ولكن رحمة من لكم فاقبلوها ولا تبحثوا عنها.

وأخرج أبو الشيخ عن عبد الملك بن أبي جمعة الأزدي قال سألت الحسن عن كتب<sup>(٢)</sup> الكنائس قال لي: ويحكى ما تسأل عن شيء لو ترك في منازلكم لضاعت عليكم ثم تلا هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ أَنْ تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسْوَعُمْ﴾ انتهى ما ذكره السيوطي في تفسيره<sup>(٣)</sup> [وأخرجه الترمذي في سننه أيضاً].

وفي «مجمع الفوائد» للشيخ علي الهيثمي<sup>(٤)</sup> عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم [ ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً ثم تلا هذه الآية ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾<sup>(٥)</sup> قال رواه البزار<sup>(٦)</sup> ورجاله ثقات، انتهى.

قال القائل: التَّنْ يَخْتَصُّ بِمَزِيدٍ صفة مذمومة وهي أن فيه اللهو، وقد نهى الله عن اللهو لقوله تعالى ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> الآية، وهو صار يلهي عن الطاعات خصوصاً في أوقات الصلوات ويكون سبباً للاجتماعات.

(١) في الأصل بياك والنصح من الدر المنثور ج ٢ ص ٣٣٦

(٢) في الدر المنثور ج ٢ ص ٣٣٦ «كتب» بالنون.

(٣) انظر الدر المنثور ج ٢ ص ٣٣٤ - ٣٣٨.

(٤) هو الشيخ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي من علماء الحديث له مبيع الفوائد ومجمع الروايد في الحديث توفي سنة ٨٠٨.

(٥) الآية ٦٤ سورة مريم.

(٦) أحد علماء الحديث وهو أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الحلق البرار له المسند مشهور توفي سنة ٢٩٢ (الأعلام ج ١ ص ٨٩)

(٧) الآية ٥٥ سورة القصص.

والجواب: إن الآية باتفاق المفسرين نزلت في الغناء فإن قيل لا يقتصر العموم على سببية إلا بقريضة ولا قريضة توجب القصر<sup>(١)</sup>، قيل له لكن هذا غايته الكراهية لا التحريم، فلا حجة عليه،، على أن في الأعمال ما يهني، حيث كان في أوقات الصلاة من طعام أو عمل أو خياطة، ولا قائل بأن ذلك يوجب التحريم. وأما لأنه يحصل بسببه الطرب الزائد فيكون فيه مزيد رغبة، إلى كثرة للهو به فيلهي عن غيره من المهمات، وأما التتن فلا طرب فيه حتى يكون حكمه حكم الغناء، بل مجرد شرار ودخان وشمه، ليس فيه إلا مجرد زوال السامة والإستشاق لدخان كرائحة شمه كما يستشق غيره من الدخانات، ولا قائل بأن استشاق الدخان حرام، أي دخان كان، حتى دخان عين النجاسة، والعدرة عند بعضهم، كيف وقد قالوا الاستحالة بالنار مطهرة، مع الأصل شجرة التتن، التي هي لطاق طاهرة

وأما الاجتماع على غير معصية، فلا قائل بتحريمه، بل ندبه، بل قد فضل بعض العلماء لاجتماع على لعزلة والأعمال بالنيات.

ومن الحجح القوية أن الله تعالى يقول ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾<sup>(٢)</sup> فكل شيء في الأرض من لأشجار الأصل فيه الحل، بالإجماع، من كل الأمة، وهذا ضروري، فلا يخرج منه إلا ما خص بدليل قطعي، ولا دليل، ثم إن سم لدليل، وأنه يحري مجرى الدليل الظني في التحريم كما<sup>(٣)</sup> من مسائل الاجتهاد التي لا يحكم أحد على أحد فيها من مذهب الحل، كما عرف من القواعد العلمية، واعني إذا كن مقلداً لمن يقول بالحل، أو جاهداً لذلك، حكمه حكم من يقول بالحل فلا يعترض عليه، إلا بحكم عليه، كالتحريم مع إنكاره له، نظيره ما قاله

(١) أي يقصر على الماء فقط

(٢) الآية ٢٩ من سورة البقرة

(٣) كذا في الأصل

العلماء في النبل دون المسكر فالمذهب<sup>(١)</sup> المالكي لا ينكر على الحنفي في التحريم وليس له أن يزعمه مذهبه وهو خلافه، لأن المسائل الاجتهادية هذه ( . . . )<sup>(٢)</sup> كما هو اتفاق بين العلماء، مع أن الأصل لم يقم فيه دليل يعمل به لا علة الإشكال ولا صحة دليل أثر في التحريم شيء من ذلك أصلاً، وعلى هذا إذا فرضنا قيام دليل لمن يقول بالحرمة [ ] فليس له أن يقبض زكاته وأعشاره ولا يؤدب عليه في بلاد لا ما به ليس له أن يقبض أعشاره، فلا به عنده حرام، وأما أنه لا يؤدب عليه، فلأن المخالف له لا يعتمد التحريم، ولا يراه، ولا يقوله، ولا يعتقد له مذهباً، والإلزام في المسائل الاجتهادية، ما لا يقول به خلاف المعلوم، سواء من قال إن كل مجتهد مصيب، أو من قال الحق مع واحد، أما من قال كل مجتهد مصيب، فظاهر، وأما من قال الحق مع واحد، فلأن المخالف حكاه مرفوعاً بعد النظر والاجتهاد، فلا إثم عليه، وإذا لم يكن عليه إثم، فلا يجوز الاعتراض هذا هو ما تقتضيه الأصول العلمية، هي هذه المسألة والله الموفق للصواب.

وأما وجه الكراهة لئس فلا يحلو إما أن يكون له رائحة كريهة، جرى مجرى الثوم، وتكون الكراهة منصورة على المساجد والجماعات والجامع لا غير

وأما أن يكون لا رائحة له كريهة فيكون وجه الكراهة كثرة الدخان المتصاعد إلى البطن، وليس في الدخان عداء كالمطعموم والمشروب، فكان أشبه بالصريح، الذي ذكره الله تعالى بقوله ﴿ليس لهم

(١) الكلمة غامضة في الأصل وأثبتناه من عدد

(٢) هذه الكلمة دخلت في حاشية الكتاب ولم يظهر في النسخ وكثير من هذه الكلمات لم

تصح فأعمد البكرة في إخراجها والله أعلم

طعام إلا من ضريع لا يسمن ولا يغني من جوع<sup>(١)</sup> ] والضريع هو الشوك؛ والدخان ، لا شك أنه لا يسمن ، ولا يغني من جوع والكراهة على هذا تعم كل دحان يشرب ، أما من هذا التثني أو من غيره ، مثل الزر<sup>(٢)</sup> والمصصكي ، وبحو ذلك ، ومعلوم أن من شرب الزر والمصطكي أنه لا يُنازع فيه المحالفة بالجواز ، كما لا يخالف في أكلهما صرفاً ، وإذا لم يخالف في ذلك لزمه أن لا يحالف ، وأكل الطنباق<sup>(٣)</sup> صرفاً ، إذ هذا التثني الذي غلب عليه اسم شرب دحانه ، هو شجرة الطباق ، وهو شجر قديم مذكور في كتب الحكماء من الأطباء .

لم يبق النزاع حيثئذ إلا في الدخان ، والدخان لا قائل بتحريمه ، من جميع الأمة ، إذ قد كان الدخان من الأشجار متصاعداً من وقت خلق آدم ، لا يحرم تصاعده إلى الجوف أحد من الأنبياء أصلاً<sup>(٤)</sup> ، وهذا من هذا الوادي ، فلم يبق حيثئذ إلا مجرد كراهة استعمال شرب الدخان ، كونه لا يسمن ولا يغني من جوع ، لتلاشيهِ ، وعدم تكاثف أجزائه الذي بسببه يحصل العذاء فهذا ] هو الوجه الذي تكون الكراهة ضد الاستحباب .

فالمستحب تركه ان قيل هو ليس بمجرد دحان بل فيه أجزاء تتصاعد وتنفصل شربه ، فهو حيثئذ مما يتكاثف أجزاءه ، فيكون فيه بعض غداء ، نظيره ما ينفصل من دخان الصدا ، إذا طرح عليه غطاء ، فإنه يتكاثف ومنه يعمل بعض أنواع المداد ، قيل له : قد ذكرنا كراهته لا تحريمه لهذا الاشتباه ،

(١) الأيتان ٦ و٧ من سورة العاشية

(٢) مادة طيبة العرف تستعمل مع القهوة وغيرها .

(٣) هو ذلك الروم مادة طيبة الرائحة معروفة

(٤) ثبت أن أكل الطنباق (التب) حرام بالصحة يحرم أكله .

✓ (٥) لكن يرد عليه ، فيقال إن ثبت أن الدخان مضر بالصحة كأنواع السمومات وبحوها فاستشابهها حرام بوجوه الضرر

ولكون غذاءه إن فرض أن فيه غذا لا تظهر به كل الجدوى في الأعين عن  
الجوع والله أعلم.

إن قيل - وما تؤمك أن يكون الدلالة أقوى سبب ثبت بها لقوله تعالى  
﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام﴾<sup>(١)</sup> مشتركة  
بين من ادعى التحليل أو التحريم.

قيل . هذا صحيح لكن قد تقرر بالدليل أن الأصل في الأشجار الحل  
بالاتفاق بين العلماء، ولقوله تعالى ﴿قل لا أجد فيما أومىء إلي محرماً على  
طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير﴾<sup>(٢)</sup> الآية،  
فدللت على أن ما عدا ذلك الطعام، وما عدا ما لحق به من المحرمات،  
ككل ذي ناب من السباع، وكل مسكر وكل معتبر، بحلال وقد أحتج بعض  
العلماء على عمومها في الحيوانات والأشجار أيضاً، والمدعى للسكر في  
شيء من هذه مخالف للصورة والوجدان<sup>(٣)</sup>، فظهر عدم دليل على  
التحريم، مع قيام الدليل على التحليل، إذ كل ما قام عليه الدليل، صدق  
ذلك معمول به ينتج كلما دل عليه الدليل معمول به. وفي الحديث كما  
أخرجه الشيخان عن العمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
«الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتهات لا يعلمها الناس فمن  
أتقى الشبهات استبرأ لعرضه ودينه ودمه. ومن وقع في الشبهات وقع في  
الحرام كراع رعى حول الحمى يوشك أن يواقعها إلا وإن حمى الله محارمه  
الحديث [١-٣١].

ولما سئل بعض العلماء الحنفية في وقت خروجه. فقال لسائل. هل  
يحكمي عن أقوال السابقين من العلماء، فأجاب أن الدخان من حيث كان

(١) الآية ١١٦ سورة الحل

(٢) الآية ١٤٥، سورة الأنعام

(٣) الذوق أو المرف.



جائر، ولا فرق بين دخان شجرة الطاق، والتي علب عليها اسم التن، أم غيره؟

وقال في الدخان شعرا:

أفتى به مالك، والشافعي لنا وابن حنبل والعمان مذهبا  
أنهم أفتوا بذلك في أصل الدخان<sup>(١)</sup>، ولا شك أن الدخان ليس  
حراما بالإجماع كافة، فإنه ما من أحد سأل عنه من السابقين والآخرين إلا  
وجوابهم وفتواهم بأنه حلال، ولا شك وأفعالهم في كل عصر تدل عليه،  
فإن التدخين بالبخورات<sup>(٢)</sup> وأنواعها، من العود الهندي والعبر، قد فعله صلى  
الله عليه وسلم، وتدخن به واستشق رائحته، مع أن العبر كثيرة - كما ذكره  
الأطباء - مسكر، ولم يمنع دخانه لأن دخانه، له حكم آخر وكذلك [ما أعتيد  
في أفضل الأماكن<sup>(٣)</sup> من تدخين اللبان<sup>(٤)</sup>]، في المساجد، واستشاقه مع  
حدثه ودخوله الجوف حتى تطبع في الثياب رائحته، ولم يمنع في ذلك  
واحد<sup>(٥)</sup>.

إن قيل إن دخان الحشيشة المسكرة المسماة [بالقنب ذكرها ابن  
البيطار وقال مسكره انتهى وذكر كثير من الناس أن دخانها]<sup>(٦)</sup> مسكر، لكن  
أصل استعمال عيها مغير، فهلا كان الدخان حراماً من الأعيان المسكرة،  
قيل له ( . . . ) ذلك فما كان دخانه كأصله كان حراماً كشجرة الشهدانح  
[التي هي القنب]<sup>(٧)</sup>. فأما غيرها فلا، على أن أصل شجرة [التن

(١) أي من حيث هو دخان غير مجرد غير مضر

(٢) انظر - مثلاً - أحاديث التعطر من سنن الأنبياء وحديث كان النبي لا يرد الطيب وغيرهم

وأنظر باب استعمال المسك في صحيح مسلم

(٣) يعني الحرمين المحرمين مكة والمدينة.

(٤) هو المسك معروف

(٥) زيادة يحط المؤلف على هامش المحفوظة

(٦) زيادة كسابتها.

(٧) زيادة كسابتها.

المسمى بالطباق باجماع الأطباء أنها غير مسكرة إذ لم يكن استعمال أصلها من السكر، فالأولى دخانها، فإنه حلال، وإلا لزم تحريم جميع الدخانات من أنواع العود والحطب، فأب أن يجعل للموقد على الطعام لشامة تمنع دخول الدخان، حتى خياشيمه، وحوفه، ويمنع الوقيد من الأصل وهو محال للضرورة.

ويعترض بأن فرقاً بين دحل ما يتصاعد عند الوقيد وبين ما يشرب شرب لدخان، فإن المشروب أكثر من الصاعد بغير شرب، وجوابه: إن الكثرة والفلة ليست فارقة، إذا كان هو المستند إلى المص، من الدخان، فإن قد حصل الاتصال بالجوف وساء كثر أو أوقل، بل الوقيد الكثير قد يتصاعد منه شيء كثير، وبالضرورة دخوله الحوف.

ولم يبق المرجع إلا علة الإسكار فإن وجدت في شيء من الأشجار فعندها التحريم حاصل، وإن لم توجد فلا تحريم، هذا ما تقتضيه القواعد التي لا تخفى على العلماء، والله أعلم بالصواب.

قال صاحب الرسالة أن التمس بدعة لأنه [ ] لم يعرف وقت النبي صلى الله عليه وسلم، كان حراماً إذ كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار كما يروى في حديث<sup>(١)</sup>.

والجواب أن الحديث لا أصل له<sup>(٢)</sup> ثم إن البدعة المحرمة التي هي بدعة المخالفة للشريعة، مثل أن يحرم الشارع شيئاً يتدع خلاف قوله صلى الله عليه وسلم، مثل تحريم لبس الحرير فلسه بدعة لأنه يحالف

---

(١) حديث كل بدعة ضلالة رواه الترمذي وأبو داود وصححه الأول من حديث العريضي بن سارية مرفوعاً (كشف الحياء والإنباس ج ٢ ص ١٤٨).

(٢) كذا عد المؤلف رحمه الله، وقد سبق تحريمه قبل قليل نعم ذكر العجلوني في المصدر السابق حديث كل بدعة ضلالة إلا بدعه في عبادة ما فيه (بني سببه) الناريه مهم بالكتب.

لنهيته<sup>(١)</sup> صلى الله عليه وسلم، ومثل بهيه عن ( . . . ) الحلوبة وعن المزانة<sup>(٢)</sup> عن بيع وشرط، وعن بيع أم الولد [ومثل تشبه النساء بالرجال في اللباس ونحوه والعكس تشبه الرجال بالنساء لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك في الحديث الصحيح<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup> ونحو ذلك من المناهي فإن خالف هذه فهو مبتدع .

وأما محرد حدوث صفة شيء بعده صلى الله عليه وسلم لبس من البدعة، وإلا لزم تحريمه، ما الإجماع على حوازه، مما لم يحدث في وقته صلى الله عليه وسلم منها المرقعة طعام، فإنها حدثت بعده صلى الله عليه وسلم. ومثل لبس النعال المحبطة، فإن الذي كان رمنه صلى الله عليه وسلم وكان هو يلبسه النعل الذي يستعملها البدو والعرب. فهذا الشراك من السيور والطبق من جلود، تدخل بين الأصبعين فيلزم أن المحالف له صلى الله عليه وسلم بذلك، قد ارتكب بدعة، لأنه لم يكن زمه صلى الله عليه وسلم، كمثل المخاد من غير الجلود، يلزم أن تكون بدعة، والذي في زمه صلى الله عليه وسلم عيبه وسلم مخاد من جلود [ ] ومثل كسوة الكعبة كانت من جلود، ومثل الدور والسقف يلزم أن تكون بدعة، لأنه كان صلى الله عليه وسلم بيوته أرضية غير معللة، ومثل الطسبات التي تضرب لأن زمه إنما كانت الطول فقط، وغير ذلك مما يكثر تعداده، مما حدث بعده، ولم يكن في زمه، وبالإجماع أن ليس ببدعة لعدم مخالفته للشرعية وعدم النهي

(١) لقوله صلى الله عليه وسلم «لا تلبسوا الحرير ولا الذهب ولا تشربوا في آية الدم والعصاة

ولا تأكلوا في صحافها» أخرجه مسلم من حديث حذيفة بن اليمان

(٢) المرابه بيع معلوم القدر بمجهول القدر من حبه أو بيع مجهول القدر بمجهول القدر كبيع

الرطب على النخل بتمر مجلود فسلم مقداره

(٣) لقوله صلى الله عليه وسلم (لعن الله المشبهات من النساء بالرجال والمشبهين من الرجال

بالنساء أخرجه أحمد بن حنبل وأبو داود والترمذي والبيهقي عن ابن عباس

(٤) رباقة من هامش المخطوطة يعلم المزالم بعنه

عنه، وإنما هو في المباح الذي لم يكن استعماله، ولا وجوده في زمنه صلى الله عليه وسلم فاعرف ذلك:

قال صاحب القاموس<sup>(١)</sup> والبدعة بالكسر<sup>(٢)</sup> الحدث في الدين بعد الاكمال، أو ما استحدث بعده صلى الله عليه وسلم من الأهواء والأعمال، جمع بدع، انتهى كلامه، فانظر كيف قال: الحدث في الدين أي الذي يخالف ديناً آخر غير الدين الأول بعد كمال، وقال ما استحدث بعده صلى الله عليه وسلم من الأهوى والأعمال فقال من الأهوى، والأهوى إنما بالباطل الممهي عنه، في قوله تعالى ﴿فلا تتبعوا﴾<sup>(٣)</sup>.

فأما محرد الحدوث، وليس بمخالف في الدين، ولا كان هوى فهو غير بدعة، بل من المباح الذي لم يرد في تحريمه دليل، والأمر ظاهر والله أعلم [وقال صاحب ( . . )]<sup>(٤)</sup> وقد صرح علماؤنا رحمهم الله، بتحريم أكل الطين استدلالاً بقوله صلى الله عليه وسلم «أكل الطين حرام على كل مسلم» أخرجه الديلمي في الفردوس<sup>(٥)</sup> مع كونه أهون حالاً من الدخان<sup>(٦)</sup> وأقل مصار، فإن استدلالنا على كراهة ما نحر فيه، بطريق الدلالة، والجامع الخبري، والجواب لا ضرر في التثنية أصلاً بل فيه منافع للبلع، وهضم الطعام وغيره كما ذكره الحكيم الواصل به فانتفض القياس عليه<sup>(٧)</sup>.

[ . ]

(١) القاموس ج ٣ ص ٣ بيروت وصاحب القاموس هو مجد الدين الفيروز آبادي

(٢) الكلمة غامضة في الأصل أصلها من القاموس

(٣) كذا في الأصل ولم يكمل الآية ونسأله ﴿فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا﴾

(٤) كلمة دخلت في حاشية الكتاب

(٥) يقول العلامة عبد الرحمن بن الديع في تمييز الطب وقال البيهقي روى في تحريم أكل

الطين أحاديث لا يصح منها شيء وثبته غيره وهو كذلك

(٦) قلت يا سبحان الله كيف يكون التراب يكره أهون حال من الدخان ومنه من المصرة ما لا

يحمي

(٧) ما بين المحفوتين ريادة من الهامش الحق المرف

وقال ابن البيطار<sup>(١)</sup> في جامعهِ للمفردات في حروف الطاء الطباق قال الغافقي العامة بالأندلس يسمونه الطباق قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> - الطباق شجرة نحو انقاة [تنبث متجاوزة لا تكاد يرى منه واحده منفردة قال<sup>(٣)</sup> الموزعي وغيره : وهو شجرة التين لذي صدر يشرب دخانه]<sup>(٤)</sup> وبه ورق أحضر ينفع من أوجاع الكبد الباردة، وينفع سندها، ويزيل التهيج والنخ المارضين من ضعفها، ويقوي أعمالها، وهو ينفع من سُموم الهوام، خصوصاً العقارب، شرباً وضماً، ومن الأوجاع الطارئة، ويسهل الأحلاط المحترقة، في رفق، فهو بذلك ينفع من الحميات العتيقة، والحرب والحكة، إذا شرب صبغته وعصارته، فأما الطباق المتن، وهو البات المسمى باليونانية بوثير<sup>(٥)</sup> فهو أحد قوة، وأشد حرارة، وأقل في منفعة الكبد، والفرق بينهما سهوكة الرائحة، وفي الدسنور<sup>(٦)</sup> لبدوس يشبه ورقه، ورق الريتون، إلا أن عليهما زعماً، وفيهم رطوبة، وطول ساق الأعظم، نحو من دراعين، والأصفر نائة<sup>(٧)</sup> مقدار قدم، وقال جالينوس مراجعتهما وثمرتهما يشتهيان، وفي طعمهما حراقة ومريرة، وهما يسخان بالفعل، إسخناً يئناً، وإن سحق، ورقهما، مع عبادتهما اللينة، ووضع على عضو من الأعضاء، نفعه [

(١) ابن البيطار هو عبد الله بن أحمد المالقي ولد في مالقة يعتبر حجة البائين في معرفة الأعشاب اتصل بالملك الكامل الأيوبي فجعله رئيس العشابين له الأدوية المصروفة توفي سنة ٦٤٦ (الأعلام ج ٤ ص ٦٧).

(٢) هو أحمد بن داود الديور كان مهندساً ومؤرخاً له كتاب الأخبار الطوال، والسات طبع منه قطعة توفي سنة ٢٨٢ (الأعلام ج ١ ص ١٢٣)

(٣) ريادة على أصل المنقول عنه

(٤) ريادة بالهمش

(٥) في مفردات ابن البيطار ج ٣ ص ٩٧ فواتير

(٦) في المفردات ديسفورس.

(٧) المفردات ساقه

ومنه نوع ثالث ينت في المواضع الكثيرة الرطوبة<sup>(١)</sup>، ورائحته أشد من انتن من ذيك<sup>(٢)</sup> النوعين! والذي ذكر هو من أنواع هذه الشجرة<sup>(٣)</sup> الممتنة. قيل وكلاهما من الإسخان والتخفيف في الدرجة الثالثة قال في الدستور<sup>(٤)</sup>: وقد ينصمد بورقه، لنهش الهوام، والحراشات، ويتفع به ويشرب الزهر والورق بالشرب، لإحداث<sup>(٥)</sup> الطمث، وإحراح الجبن، ونقشير البول والمعدة<sup>(٦)</sup> واليرقان، وإذا شرب بالحل، نفع من الصرع، وطيبة<sup>(٧)</sup> إذا جلس فيه النساء أنراً أوجاع الرحم، وإذا احتملت عصارته، أسفطت الجنين، وأم الأصغر منه فانه، إذ ضمد به الرأس أبرىء من الصداع، وقد يكون منه نوع آخر، من هذا النبات، أعلط ساقاً وألين، وأعظم ورقاً، من النوع الصغير وأصغر، من الكبير وليست<sup>(٨)</sup> فيه رطوبة، وهو أثقل رائحة، من الأنواع الأخرى، وأضعف قوة، ويبت في الأماكن المائية<sup>(٩)</sup>، نهى ما ذكره في جامع ابن البيطار ملخصاً، وقد ذكر منه صاحب «ما لا يسع الطبيب»<sup>(١٠)</sup> جهله وغيرهما من الأطباء.

---

(١) قلت. ما وصفه ابن البيطار يخفف عن التين الطباق لأن الأخير لم يعرف إلا بعد اكتشاف أمريكا ومن إحدى بلدانها اشتعت التسمية نظر ما نقلناه عن البستاني في محيط المحيط فيما سبق

(٢) المعردات (ذلك).

(٣) المعردات «الشوكة»

(٤) المعردات ديقورس

(٥) المعردات لإحدار

(٦) المعردات المعص،

(٧) المعردات (طيخة)

(٨) الكلمة سهمة في الأصل وأيضاً من المعردات ص ٩٦

(٩) انظر المعردات لابن البيطار ج ٢ ص ٩٦ ط البنى

(١٠) كتاب ما لا يسع الطبيب جهله من أشهر كتب الطب عند أهل اليمن وهو من تأليف العلامة

الطبيب يوسف بن إسماعيل الحويي اختصره من معردات ابن البيطار (نظر كشف الظنون

ص ١٥٧٥)

قد صاحب القاموس<sup>(١)</sup> (الطباق) على وزن زنار شجر منابته بجبال مكة، نابع للسموم شرباً وضماداً، ومن الجرب والحكة والحميات العتيفة، والمفص واليرقان، وسدد الكبد شديد الإسخان، انتهى كلامه [ ] .

[روضع بعض الواضعين مصفة في تحريم التن<sup>(٢)</sup> احتج فيها بقوله ﴿فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب أليم﴾<sup>(٣)</sup>] وقد أخرج البخاري ومسلم والبيهقي والنسائي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وابن مردويه وأبو نعيم والبيهقي [في الدلائل عن مسروق]<sup>(٤)</sup> قال جاء رجل إلى عبد الله، قال: اني تركت رجلاً في المسجد يقول هذه الآية ﴿يوم تأتي السماء بدخان مبين يغشى الناس﴾. يوم القيامة، دحان يأتي<sup>(٥)</sup> بأسماع المنافقين وأبصارهم، ويأخذ المؤمن كهية الركام، فانصب<sup>(٦)</sup> وكان متكئاً، فجلس، ثم قال: من علم منكم [علماً]<sup>(٧)</sup> فليقل به ومن يعلم، فليقل: الله أعلم فإن من العلم أن يقول لما لا تعلم

(١) القاموس ج ٣ ص ٣٦٤.

(٢) قلت ألف في شأن الدحان جماعة من العلماء بذكرهم:

ابن علان له أعلام الأخوان بتحريم الدحان

والأهدل في تحفة السالك في تناول التباك.

والكرمي في تحقيق البرهان في شأن الدحان.

والصعافسي في تذكرة الأخوان والرد على من قال عليه الدحان

والكوي في ترويح الجنان بتشريع حكم شرب الدحان.

وعبرهم كثير انظر كتاب (معجم المصوغات المطروقة والتأليف الإسلامي) ص ١٧٤.

(٣) الآية ١٠ من سورة الدحان.

(٤) زبادة من عند المؤلف بالهامش.

(٥) الكتبة غير واضحة في الأصل فأنشأه من مصدر المؤلف «الدر المشور»

(٦) في الدر المشور ج ٦ ص ٢٨ «بأخذ»

(٧) الدر المشور «مضب»

(٨) الكلمة غامضة في الأصل وأثبتها من الدر المشور

الله أعلم، وسأحدثكم عن الدخان أن قريشاً<sup>(١)</sup> لما استعصمت<sup>(٢)</sup> على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبطلوا عن الإسلام قال اللهم اعني عليهم بسبع كسبع يوسف، فأصابهم قحط وجهد حتى أكلوا العظم فجعل<sup>(٣)</sup> الرجل ينظر إلى السماء فيرى ما يليه، ويليها<sup>(٤)</sup> كهية الدخان، من الجوع قال الله تعالى ﴿فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين يغشي الناس هذا عذاب اليم﴾ فأتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقبل يا رسول الله استسق الله لمضر، فاستسقى لهم فسقوا [فأنزل الله إنا كاشفوا العذاب قليلاً أنكم عائدون فلما أصابتهم الرقابة عادوا إلى حالهم]<sup>(٥)</sup>، فأنزل الله ﴿يوم نبطش البطشة الكبرى إنا منتقمون﴾ فانتقم الله منهم يوم بدر. فقد مضى البطشة والدخان.

، وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن قتادة، في قوله تعالى ﴿هذا عذاب اليم﴾ قال الأليم الموجع، ﴿ربنا اكشف عنا لعذاب إنا مؤمنون﴾ قال : الدخان ﴿أنى لهم الذكر﴾، قال أبي لهم التوبة، ﴿إنا كاشفوا العذاب قليلاً﴾، يعني الدخان ﴿أنكم عائدون﴾ إلى عذاب الله يوم القيامة<sup>(٦)</sup>.

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم والحاكم بسند صحيح عن أبي مليكة، قال دخلت على ابن عباس قال لم أنم<sup>(٧)</sup> هذه الليلة فقلت لم، قال طلع كوكب ذو الذنب فحشيت أن يطرق

(١) صحاح الجيلة من الدر المنثور.

(٢) في الدر المنثور «استعصمت»

(٣) الكلمة فاصدة في الأصل وأثبتناها من الدر المنثور

(٤) الدر وما يليه وبينها.

(٥) ساقط من الأصل وأثبتناه من الدر المنثور ج ٦ ص ٢٨

(٦) أنظر الدر المنثور ج ٦ ص ٢٨ (فقه النص المبرور ها).

(٧) في الأصل أنتم ولإصلاح من لدر



الدخان. وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن الحسن قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدخان إذا جاء<sup>(١)</sup> فينمخ الكافر حتى يخرج من كل مسمع من مسامعه.

وأخرج عبد بن حميد عن الحسن قال: الدخان قد بقي وهو من<sup>(٢)</sup> الآيات.

وأخرج ابن جرير عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً. أولى الآيات الدجال<sup>(٣)</sup>، ونزول عيسى، ونار تخرج من قعر عدن أين<sup>(٤)</sup> شوق الناس<sup>(٥)</sup> إلى المحشر، تقبل معهم إذا قالوا، والدخان قال حذيفة: يا رسول الله وما الدخان؟ فتلا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين» يَمْلَأُ<sup>(٦)</sup> ما بين المشرق والمغرب، يمكث أربعين يوماً وليلة، أما المؤمن [ فتصيبه كهية الركعة، وأما الكافر بمزلة السكران، يخرج من مخبريه وأذنيه وديره<sup>(٧)</sup>].

وأخرج ابن جرير والطبراني، بسند جيد عن أبي مالك الأشعمري. قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن ربكم أدركم ثلاثاً الدخان، يأخذ المؤمن كالركعة ويأخذ الكافر فينفخ حتى يخرج من كل مسمع منه، والثانية الدابة، والثالثة، الدجال<sup>(٨)</sup>.

---

(١) الكلمة مبهمة في الأصل.

(٢) في الدر «أولى»

(٣) في الأصل «الدخان».

(٤) في الأصل «التي».

(٥) في الأصل الدر وأظر الدر المشورج ٦ ص ٢٩ ومنه صحاح الأصل

(٦) في الأصل بتلأ

(٧) الدر المشورج ٦ ص ٢٩.

(٨) المصدر السابق ج ٦ ص ٢٩.

وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي سعيد الخدري : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يهيج الدخان بالناس فأما المؤمن فيأخذه كالزكمة ، وأما الكافر فينفحه حتى يخرج من كل مسمع <sup>(١)</sup> منه <sup>(٢)</sup> .

وأخرج عبد لرزاق وعبد بن حميد وابن أبي حاتم عن علي ، قال : إن الدخان لم يمض بعد يأخذ المؤمنين كهيئة الزكام وينفخ الكافر حتى ينقد <sup>(٣)</sup> .

وأخرج ابن سعد عن طريق ابن لهيعة ، عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال كان يوم فتح مكة دخان ، وهو قول الله ﴿فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين﴾ <sup>(٤)</sup> .

وأخرج ابن مردويه عن طريق أبي وائل عن ابن مسعود قال الدخان قد مضى .

وأخرج . عبد بن حميد وابن جرير عن أبي العالية قال : مضى الدخان والبطشة الكبرى يوم بدر <sup>(٥)</sup> .

وأخرج ابن مردويه عن طريق أبي وائل عن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن ابن مسعود قال . [ الدخان قد مضى ، كان أساس أصاباتهم محمصة وجوع شديد حتى كاسوا يرون الدخان فيما بينهم وبين السماء

وأخرج ابن مردويه عن طريق أبي عبيدة وأبي لأحرس عنهم قال :

---

(١) هي الأصص (سمع)

(٢) المصدر السابق ج ٦ ص ٢٩

(٣) في الدر المنثور (نصفه) بعد

(٤) الدر المنثور ج ٦ ص ٢٨

(٥) المصدر نفسه

الدخان جوع أصاب قريشاً، حتى كاد أحدهم لا يظفر إلى السماء من الجوع<sup>(١)</sup>.

وأخرج ابن مردويه من طريق عتبة عن ابن مسعود قال إن الدخان قد مضى.

وأخرج ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه قال، يوم يعطش البطشة الكبرى إنا منتقمون قال يوم تدن. وأخرج ابن جرير وابن مردويه عن ابن عباس: مثله.

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن أبي بن كعب والحسن وأبي العالية وسعيد بن ( . . ) ومحمد بن سيرين وقتادة وعطية مثله.

وأخرج عبد بن حميد عن الحسن قال يوم البطشة الكبرى يوم القيامة. وأخرج عبد بن حميد وابن جرير بسند صحيح<sup>(٢)</sup> عن عكرمة قال: قال ابن عباس قال ابن مسعود البطشة الكبرى يوم القيامة<sup>(٣)</sup>.

هكذا في «الدر المشور»<sup>(٤)</sup> للسبوطي عند تفسير هذه الآية، فهذه الروايات مختلفة بعضها، إن قد مضى الدخان، وأن المراد ما وقع بالمشركون من القحط والجوع، ويرى كهشة الدخان، والأظهر أن الدخان، والوعيد بالعذاب إنما هو يوم القيامة، كما في الروايات الأخرى لأنه ظاهر صريح الآية قوله: ﴿يغشى الناس هذا عذاب أليم﴾ فجعله تعالى أعني الدخان عذاباً أليماً، وذلك إنما يكون في الآخرة، ولا ينافية قوله ﴿فارتقب

(١) نومه

(٢) الكلمة مبهمة في الأصل وأثبتناها من الدر المشور.

(٣) في الدر المشور قال ابن مسعود البطشة الكبرى يوم بدر وأنا أقول هي يوم القيامة.

(٤) أنظر هذه الروايات في الدر المشور في تفسير سورة الدخان ج ٦ ص ٢٨-٢٩ ط بيروت المصورة

يوم تأتي [ السماء بدخان مبین ] فان الارتقاب ، من التنزيل لما علم حصوله في المستقبل، منزله حاصل في اسوقت، كما في قوله تعالى: ﴿ اقتربت الساعة ﴾ وقوله ﴿ الذين يأكلون أموال الناس ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً ﴾ فأكلهم لئلا إنما هو حقيقة في الآخرة ونحو ذلك كثير.

وأما سائر الروايات، إن الدخان، كان في زمنه صلى الله عليه وسلم، لما حصل من الجوع والفحط، وأن ذلك من أنواع العذاب، ولا يحيل الدخان فعن بعد، فان ثبت ذلك ، حمل على أنه من مقدمات العذاب لأنفس العذاب الأليم الذي يعيشهم ويغم أنفاسهم ويؤلمهم فإنما هو في الآخرة.

فإذا تقرر هذا، عرفت أن دعوى صاحب المصنعة، بأن المراد بهذا الدخان المستعمل مع الساس، المسمى بالتس هو من هذا المذكور في الآية، غير صحيح لأن في هذا الدخان المستعمل في شرب دحان التس، واحة ومرقحة<sup>(١)</sup>، لا ألم فيه ولا عذاب ( . )<sup>(٢)</sup> ولا جرى شره، وذلك الذي في الآية بخلافه. [ثم أن سلم ذلك لزم في جميع الدحان من غير التس ولا قائل به]<sup>(٣)</sup>.

فعرفت أن استخراج صاحب المصنعة للتحريم لدحان التس [ من هذه الآية من التحريق، وأنه لا وجه لما كثر من الكلام والتصنيف، كما لا يحفى من له أدنى معرفة.

وهذه تنمة ما رواه الراوي عن المصنعة، وإن ما رخرفه من الشؤد في

(١) المرقحة بمعنى الكيف شمة الإلثداد بالتحسين أو القات أو الولمة الشديدة

(٢) كلمة مبهمة

(٣) زيادة من الهامش

ابياص بغير معرفة، فظهر أن الأدلة قائمة على مع من ادعى التحريم، وإن  
انقطع به دونه حرط القتاد، والله تعالى ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض  
جميعاً﴾<sup>(١)</sup> والإجماع، على أن الأصل في الأشجار، الحبل ما لم يكن  
مسكراً أو ضاراً.

وأما ما جاء في الدخان في قصة أبي صياد كما أخرج الترمذي وغيره،  
فلا حجة فيه، ولا تعلق بتعلق بالتحريم للدخان أصلاً، وإنما هو حكاية  
قصة واقعة، في اختصار النبي صلى الله عليه وسلم فيم خبأه له، من آية  
الدخان كما لا يحصى

ولفظه عن عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ  
بأبن صياد، في نفر من أصحابه، منهم عمر بن الخطاب وابن صياد يلعب  
مع الغلمان عند أطم بني مغالة، وهو علام فلم يشعر حتى ضرب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ظهره [ ] بيده قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لابن صياد أشهد أنني رسول الله، فظن ابن صياد فقال أشهد أنك  
رسول الأمين، فقال ابن صياد لرسول الله: أشهد أنني رسول الله، فرفضه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: آمنت بالله ومرسله، ثم قال له  
رسول الله صلى الله عليه وسلم: ماذا ترى قال ابن صياد يائي صادق  
وكاذب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خلط عليك الأمرين، قال له  
رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنني قد خأت لك خيلاً وخبي له ﴿يوم  
تأتي السماء بدخان مبين﴾ فقال ابن صياد هو الدخ، فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم: إحسأ فلن تعدو قدرك، قال عمر: يا رسول الله إئذ نلني  
فأضرب عنقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم،

إن يكره فلن يسلط الله عليه وإن لا يكره فلا خير لك في قتله

---

(١) الآية ٢٩ من سورة البقرة.

أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والبيهقي للترمذي

قال الخطابي<sup>(١)</sup>، قد احتجب الساس في أمر ابن صياد، احتشالاً شديداً، حتى قيل فيه كل قول، فقيل فيه: كيف نفى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يدعى السوء كاذباً، وسركه في المدينة هي بابه<sup>(٢)</sup> تجذوره فيها، وما معنى ذلك، وما وجه إمتحانه إياه بما حباه له من آية ابدحان

وقوله بعد ذلك، إحصاً لمن تعدو قدرك، قال: ولذي عدي، أن هذه القصة، إنما حرت معي، أيام مهادنة اليهود وحنعائهم، وذلك تقدمته المدينة، كتب بيته وبين اليهود [ ] كتب، صالحهم فيه، على لأنها أمر<sup>(٣)</sup> أن يتركوا على كثرتهم، وكان ابن صياد عنهم دحياً في حنفهم، وكان يبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم حبه وما يدعيه من الكهنة، ويتعاطاه من المييب، فاستحبه صلى الله عليه وسلم بذلك، ليؤزل أمره ويختر شأنه، فلما كلمه علم أنه مبطل، وأنه من جملة السحرة أو الكهنة، أو من يأتيه رؤى من الجن، أو يتعاهد له لشيطن، فيلقى على لسانه ( . . . ) ليكلم فلما سمع قوله الدخ ربه، فقال: إحصاً لمن تعدو قدرك، يريد. إن ذلك شيء أطلع عليه الشيطان فأقناه إليه وأجده على لسانه، وليس ذلك من قبل الوحي السماوي، إذ لم يكن له قدر الأنبياء، الذين يوحى إليهم الدين، ولا درجة الأولياء الذين يلهمون الغيب، فبصيص نور قلوبهم، وأما كانت له نارات تصيب في بعضها، وتخطيء في لبعض، وذلك معنى قوله ﴿يأتيني كاذبٌ وصديقٌ﴾ فقال له عند ذلك حبط، والحملة من أمره، أنه كان فتنة، امتحن الله به عباده المؤمنين، يهلك من هلك عن بينة، ويحيي من حي عن بينة، كما امتحن الله قوم موسى

(١) الخطابي - هو محمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي ولد سنة ٢١٩ وصرع في عم الحديث من

أشهر مؤلفاته معجم السمر وغيره توفي سنة ٢٨٨ ( لأعلام ج ٢ ص ٢٧٢ )

(٢) كذا في الأصل

(٣) كذا

بالمعجل، فافتس به قوم، فهلكوا، وسجا من هذاه الله وعصمه، وقد احتلمت الروايات في كمره وفيه كد من شأنه بعد كبره، فروى أنه تاب عن ذلك القول، ثم انه مات بالمدينة، وانه لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس، وقيل لهم أشهدوا، ورووا غير ذلك، وأنه فقد يوم الحرية<sup>(١)</sup> فلم يحدوه والله أعلم انتهى كلام الخطابي

وأما القهوة فمعلوم الإجماع من كافة المسلمين حلها، ومن لم يعتمدها، فلا ينكر حلها، والحنفية وافقوا إلى حلها كغيرهم وأما ذلك الفرد<sup>(٢)</sup> من الحنفية، الذي كان معاصراً للشيخ ابن حجر الهيثمي وحصول مجادلة، أدت إلى عدم التسليم لا عن حقيقة فكفى بالإجماع حجة على ذلك، مع انه قد يحتمل أنه صادف قهوة معللة مخمرة ليست معللة، مشروبة ظن به السكر يحصل من جميع الأمزاج<sup>(٣)</sup> والثمار، ولا يفي بتحريم غيره، والعدورة هنا غير مسكرة قطعاً، بل من جملة الطعامات والشرابات

وها هنا ذكر ما وجد في بعض المقولات في ابن القهوة قال: وجد عن الشيخ محمد بن سعد الدين الجبرتي قال سألت الشيخ محمد أب الحسن الشاذلي عن القهوة هل لها أصل قديم [ ] قال: نعم قلت: كيف الدليل لذلك قال الشيخ وجد في الكتب القديمة بالأسانيد عن الرواة أنهم يقولون: إن الله سبحانه لما أهبط آدم عليه السلام إلى الأرض عرفات في بطن الوادي المسمى بعمان<sup>(٤)</sup>، أمر الله آدم، أن يحث في الأرض ويررع، يحث وزرع مدة من الزمان، فأصابه في بعض الأيام مرض نزل

(١) معركة انصر فيها الأمويون على أهل المدينة فبأبح مسم بن عتبة المدينة ثلاثة أيام بأمر يزيد بن معاوية وسمى المعركة بهذا الاسم لأن مسلماً حاصر المدينة من جهة الحرة والحرة موضع بالقرب من المدينة

(٢) سبق ذكره ومجادلته مع ابن حجر الهيثمي

(٣) جمع مرزبيد الشعير وغيره.

(٤) زاد لهديل على يثني من عرفات (معجم البلدان ج ٥ ص ٢٩٢ ط صادر)

به، فهبط الأمين جبريل عليه السلام فأعطاه طعمة من البن مقلية، وقال: يا آدم كل هذه فإنه شفاء لوجع الرأس فأكله فأبرأه الله في وقته<sup>(١)</sup>.

وأما غير ذلك فإن سليمان عليه السلام، لما نزل بوادي ميبا باليمن جاء أهل اليمن، يشكون إليه. ويقولون: يا بني الله يا سليمان، إن أولادنا، خطفتهم الجان من المضاجع، ولم يعلم ما السبب في ذلك، فقال سليمان لوزيره آصف بن برخيا، صف كيف الخبر فيما سمعت من هؤلاء المساكين قال آصف: قل لهم يأخذون غصون السن، ويعقد بها هؤلاء على أطعالمهم، فأنها حرز من الشياطين ففعلوا فحفظهم الله تعالى [ من ذلك.

وأخبر بعض العلماء المتقدمين، أنه حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع، فلما تقدم إلى مكة المشرفة، جاء إليه أهل اليمن يشكون قالوا يا رسول الله ان بسا علة، وهو ان الرجل يأخذ رعدة في جسده، ويبزع الدم بين حلقه فهل لهذا الأمر دواء يا رسول الله؟ قال: قل لهم هل عندكم شجرة حملها كبر الغنم قالوا: نعم، قال لهم: خذوا حملها وأطبخوه بالماء حتى يقور، ثم تطلع خاصيته، فإن فيه مافع حتى فعلوا ما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الشيخ محمد بن سعد الدين الجسري: اعدم يا أخي أن هذه الشجرة المذكورة هي شجرة السن.

وأما اتصالها في هذا الولي الجليل صاحب الكرامات أعنى بذلك أن

---

(١) لا تخلو هذه الحكايات من ترهات وخرافات بلدها المؤلف فيها بعد كما سباني



الحسن الشاذلي<sup>(١)</sup> المغربي مسوب إلى «شاذلة» قرية من قرى المغرب هو رجل شريف حسني .

قال الشيخ عز الدين القرشي<sup>(٢)</sup> المقور بسندر المخا المسوب إلى الشيخ أبي الحسن الشاذلي ، قال : خدمت أبا الحسن الشاذلي ثلاثين سنة<sup>(٣)</sup> ، فلم أره نائماً ليلة من الليالي كان نهارها صائماً وليلها قائماً ، وكان كثير المرض ، شديد الخوف ، فإذا رأيته تقول هذه الساعة طلع من القبور ، قال علي بن عمر القرشي جئت مع الشح في خدمته إلى حريرة من جزائر الحبشة<sup>(٤)</sup> ، فقال لي يا علي نقيم بهذه الجريرة ، ونشي بها بيتاً ، وأنا وإياك سوء ، فكثر علينا المطر فني بيتاً ، فكانت تأتي إلينا بعض رجال الحبشة ، ويقولون يا شيخ ان عندنا شجرة ، حملها كعبر العنم ، إذا طبخناها ، وشربناها ، نعيشا على قيام الليل ، فهل لك يا شيخ منها شيء قال : نعم فجدوا إليه شيء منها ، فطبخ الشيخ ، وشرب منها ، فرآها عظيماً فقال لي : يا علي هذه اسمها القهوة لأن تسميتها مجرد<sup>(٥)</sup> ومحوفة ، ومن عادة المجوف فيه سر عظيم ، ثم بعد ذلك رجع الشيخ إلى المغرب لبلده ، وأخذ عنه القهوة الشيخ علي بن عمر القرشي ، المدفون بسندر المحاء وهذه [ الجزيرة تسمى جزيرة سواكس<sup>(٦)</sup> ] انتهى بلفظه كما وجد .

وأقول هذ الاجتماع من الشيخ علي بن عمر الشاذلي القرشي بالشيخ أبي الحسن الشاذلي مشكلاً ، لأن بين أبي الحسن الشاذلي ، وبين علي بن

(١) هو مؤسس الطريقة الشاذلية وسيأتي ذكره في الكتاب

(٢) هو التصوفي اليامي الكبير علي بن عمر الشاذلي توفي سنة ٨٢١ هـ وسيأتي ذكره .

(٣) في معلومات الحكاية لتاريخية اضطراب بين صححها المؤلف بعد ذلك كما سيأتي

(٤) لم يذكر عن الشيخ أبي الحسن الشاذلي رحله إلى الحبشة وهذا خطأ بين

(٥) كذا في الأصل

(٦) سواكس مدينة في السودان على البحر الأحمر جنوب بورسودان افتتحها السلطان سليم (المنجد) .

عمر الشاذلي القرشي المذكور مسافات طويلة حوالي مئة وخمسين سنة فأكثر، لأن الشيخ أبا الحسن الشاذلي توفي سنة ست وخمسين وستمائة، والشيخ علي بن عمر القرشي سنة إحدى وعشرين وثمانمئة<sup>(١)</sup>.

والقهوة إنما ظهرت لأيام علي بن عمر الشاذلي، وهو الذي سكن في الحبشة بسواكن<sup>(٢)</sup> ثم السيوطي<sup>(٣)</sup> ذكر المخا كما ذكره الشرجي وطبقات الخواصر<sup>(٤)</sup> وغيره وتكون هذه النسبة إلى الشاذلي، كونه أخذ الطريق إليه، اللهم إلا أن يكون الشيخ علي بن عمر الشاذلي، أدرك الشيخ أبا الحسن آخر عمره والشيخ علي في انتداء حياته، فهو ممكن ذلك، حيث يكون عمر الشيخ [ ] أبي الحسن إلى نحو المئة السنة، والشيخ علي بن عمر كذلك

فتقرر من هذا كله، أن القهوة هذه المشروبة من البن، من طيبات ما خلق الله تعالى، وقد قال الله تعالى ﴿لَا تَحْرَمُوا مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> وفيها بركة ظاهرة كما ذكر الشيخ (...)<sup>(٦)</sup> الشيخ حيث كان بدؤها في اليمن بعمايته.

وأما التصرر بترك شربها من قد ألقها، فليس بعلة في تركها، لأن من اعتاد شيئاً، تضرر بتركه ألا ترى الطعام والشراب، إذا نقص عن مقداره ما يحصل من التضرر بتركه ومن ألف السم واللحم واعتاده وبحود ذلك

(١) ولقاء عبد السحاي في الصوء الالامع ج ٥ ص ٢٦٢ سنة ٨٢٨

(٢) أغلب الظن أنه لم يدخل سواكن وإنما دار بحيشة القريبة إلى سوحل اليمن انظر ترجمته

في طبقات صلحاء اليمن ص ٢٦٢ وطبقات الخواصر ص ١٠٠

(٣) قنت لعله اشتبه عليه بالسحاي إذ لم يترجم به السيوطي في شيء من كتبه والله أعلم

(٤) انظر ترجمة الشاذلي في طبقات الخواصر ص ١٠٠ والشرحي هو صفي أحمد بن محمد بن عبد

اللطيف الشرجي المتوفى سنة ٨٩٣ (مصادر الفكر الإسلامي ص ٤٨)

(٥) الآية ٨٧ المائدة

(٦) كلمة مبهم في المخطوطة

إن قيل : أنه لا يحصل ضرر بترك السمن أو اللحم لمن يعتاده ، كما يحصل بترك القهوة لأن القهوة يصدع الرأس تركها لمن قد اعتادها ، قبل له : بل الأمر سواء فإن المعلوم أن الإنسان يأخذ من القهوة كثيراً في اليوم والديلة ويقتصر على السير في بعض الأيام فلا يحصل معه ضرر من ذلك أصلاً ، مع أن هذا لا يحتاج به على التن.

[      ] ورأيت سؤالاً من بعض أهل عمان في القهوة يقول فيه ان العلماء اختلفوا فيها كابن الرواد<sup>(١)</sup> ، وابن السبكي<sup>(٢)</sup> من المتأخرين وغيرها فهم الجازم بالحل ، ومنهم المتوقف ، ومنهم المحرم قال وحجة القائل بالحل قوله تعالى ﴿ هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ﴾<sup>(٣)</sup> والأصل الحل ، والقائل بالتحريم احتج أن الأصل الحظر لقوله تعالى ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم ﴾<sup>(٤)</sup> ولأن الخمر حرم للإسكار وهي مسكرة ، فإن لم تكن مسكرة ، ففيها ما يشبه الخمر من الإدارة لها بين الشاربين ، كما تدار الخمرة والقائل بالوقف الإشتباه فيها ، وتعارض ظاهر الأدلة ، وجوابه : أن الأصل ليس هو الحظر في غير الحيوان بالإجماع ، لأن خلاف العلماء في الحظر والإباحة ، إنما هو في الحيوان ، لإستباح العقل بأصله ، كون تأليم الحيوان من الظلم ، وسائر العلماء أطلقوا بأن الأصل الحل من دون فرق بين الحيوان وغيره ، وهذه المسألة ليست من المختلف فيه ، وأما الاحتجاج بقوله تعالى : ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات من الرزق ﴾ فالحجة

(١) هو العلامة اليمني ابن الرداد المعروف .

(٢) قلت لا يخلو الأمر من إنباس إذ السبكي المذكور لم يدرك زمن ظهور القهوة وآل السبكي جماعة منهم علي بن بكر عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٨٦ هـ وابيه أحمد المتوفى سنة ٧٦٣ والتاج صاحب طبقات الشافعية وفاته سنة ٧٦٣ ركلهم لم يدركوا القرن العاشر زمن ظهور القات والقهوة نعم إذا أراد به العلامة أحمد بن خليل السبكي المتوفى سنة ١٠٣٢ فربما كان هو والله أعلم .

(٣) الآية ٢٩ سورة البقرة .

(٤) الآية ٤ سورة المائدة .

ليست في السؤال، لأنه حكاية عن صاحب السؤال [وحكاية الحال يسقط بها الاستدلال كما ذكره الإمام الشافعي رحمه الله<sup>(١)</sup>] ، وإنما الحجة في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَهْلَ لَكُمْ الطِّيبَاتِ﴾ والحجة الإباحة لأنها من جملة [ الطيبات بلا شك، وأما قوله: انه تدار القهوة كما يدار شراب الخمر، فليس ذلك بعلّة في التحريم، لأن قد ثبتت إدارة اللين عن النبي صلى الله عليه وسلم لمس يمينه ويساره كما رواه الترمذي في شمائل النبي صلى الله عليه وسلم، عن ابن عباس قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ أنا وخالد بن الوليد على ميمونة فجاءتنا، بإناء من لبن، فشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنا على يمينه، وخالد على شماله فقال لي: الشربة لك، فإن شئت آثرت خالداً، فقلت ما كنت أوثر على سواك أحد الحديث [وكذلك الجماعة العطاش، فإنهم إذا أعطاهم الماء الساقى أداروه عن إيمانهم فشربوه عن آخرهم] وأما دعوى الإشكال، فيخالفه الوجدان والضرورة بأنه غير حاصل في القهوة أصلاً، وأما بطلان المتوقف فظاهر لعدم الاشتباه في ذلك، والتوقف إنما هو مع الامارات والاحتمالات والدلائل الواضحات فأما ما يخالفه الضرورة، فمن الجهل وعدم المعرفة والله أعلم بالصواب.

فتقرر بما ذكرناه من هذه الأدلة الواضحة بطلان ما يوهم في ذلك، وما حصل من الاشتباه فيه وزال حكمه وذهب أمره، لأن كل دليل لا يكون بكتاب ومنه وإجماع الأمة، فلا يعزل عليه ولا يلتفت العلماء إليه.

[ومما يحتاج على حل جميع هذه الثلاثة الأجناس<sup>(٢)</sup>، نوله أيضاً

(١) زيادة من الهامش بخط المؤلف.

(٢) يعني القات والقهوة والدخان.

تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلْ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ﴾<sup>(١)</sup> فمفهومها حل جميع الشجر سواها،  
إلا ما فيه ضرر من سائر الأشجار، أو إسكار وتغيير للعقل وأضراره مثل  
عصير الخمر، من الشجرة ونحوها، فهذا هو الحرام وجميع ما عدا ذلك  
حلال، فهذا هو الاحتجاج<sup>(٢)</sup> بالأدلة وأما العلل الوهمية، فهي «كسراب  
بقية»<sup>(٣)</sup>.

ومما ينبغي ذكره هنا، أن القهوة المذكورة، فيها منافع عظيمة منها  
الغذاء الذي يحصل بها<sup>(٤)</sup> الاستمرار لها، وحصول الدواء وعدم كثرة  
العطش، والداعي للماء.

ومنها: ما يحصل عندها من التفرّيح والراحة والانبساط في العمل،  
أي عمل فاتها من المعينات.

ومنها: النفع من الزكام والتزلات

ومنها: الهضم للطعام.

ومنها: النفع من تصاعد بخارات الأرض، في الأماكن الوبيات،  
وغير ذلك من المجريات، مع ما فيها من استلذاذ [ الطعم والشرب،  
حال الدوق لها بالفم، فهي من طيبات ما أحل الله تعالى، بلا شك، وقد  
انقضت عنها علة التحريم بالضرورة.

ومما ينبغي ذكره هنا: ما يشبه من تخمير الطعام كتخمير العجين  
ونحوه، فإن ما هذا حاله لا يبلغ حدّ الخمر من المحرمة، دليله أنه لو بلغ

---

(١) الآية القرآنية ﴿وَلَا تَأْكُلْ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ سورة الأعراف الآية ١٩.

(٢) زيادة بخط المؤلف.

(٣) من الآية ٣٩ سورة النور.

(٤) كذا وصواب العبارة الذي يحصل به الاستمرار.

إليه لا يسكر الأكل له، ولا يبلغ معهم إلى استحكام الخمرية، وهو مدة السبع<sup>(١)</sup> إلى الشهر، بل خمير يوم ليوم، أو ليومين، أو لثلاثة.

وأما غليان الخمير، بسبب إدخال الخميرة المتقدمة وزبدها، فلا يكون محرماً لأنه لا يظهر منه إسكار، ولا راحة التغير، والاختمار، إلا أن يتقادم عهدها، ويكثر، ويغلب غيرها، فينبغي اجتنابها والله أعلم.

(١) أي سبع ليال.